المقرأة الحضارية

اللقاء الأول

مناقشة العدد الثالث عشر من كتاب "أمتي في العالم" بعنوان:

"المشروع الحضاري الإسلامي: المأزق والمخرج"

الثلاثاء التاسع من يناير ٢٠١٨م

مركز الحضارة للدراسات والبحوث

إعداد:

مدحت ماهر

نادية عبد الشافي

سمية عبد المحسن

أولًا- كلمة افتتاحية

(أ.د.نادية مصطفى- مدير المركز):

يأتي هذا اللقاء في إطار انتقاء بعض الأعمال التي نظنها مهمة وطرحها للمناقشة والحوار، بما يسهم في تأسيس الوعي الجماعي للمجتمع، والمشاركة في عملية التغيير الحضاري، انطلاقا من التحديات التي تواجه الأمة في المرحلة الراهنة. ونناقش في هذا اللقاء كتاب "**المشروع الحضاري الإسلامي: المأزق والمخرج**".

ولقد برزت فكرة هذا الكتاب، في ديسمبر ٢٠١٤ للإجابة عن عدد من الأسئلة ومواجهة عدد من الدواعي: أولها- أن الإسلام والإسلاميين يقعون اليوم في قلب الهجوم على الثورات، وليست الثورات وحدها ولا مطالب الحرية والتغيير بإطلاق. كما أن التساؤلات لا تزال قائمة وتتجدد حول مكمن المشكلة الراهنة في الأمة: هل هي في الإسلاميين أم في العلمانيين أم في الصراع الدائر بينهم؟ ثم عن إسلاميين يجري الحديث: هل هم شيء واحد أم طيف متعدد الألوان أم تكوينات شتى في رؤاها ومساعيها وعلاقاتها البينية؟ ثم إن ثمة حاجة ملحة يقر بها الجميع لتفعيل عملية نقد ذاتي للحركة الإسلامية تنبع من الأمة وتصب في مصالحها وانطلاقا من الخبرة الواسعة للحركة الإسلامية وخصائص ذاتيتها المتجددة وليس الجامدة.

لقد كان الحديث حينها حرصا على المشروع الحضاري في ظل الهجمة الشديدة عليه وليس دفاعًا أو هجومًا على تيار دون آخر من تيارات الأمة الفكرية والحركية.

ولكن: **لماذا الآن وما الجديد؟**

هذه أسئلة متكررة طوال أكثر من قرن وفي سياقات وبأشكال متعددة، وإن هناك اختلاف في طبيعة الإجابات المطروحة لتلك الأسئلة. ومن الضروري الاستمرار في تقدير طبيعة المشهد منذ الثورات والثورات المضادة ثم الحرب على الإرهاب؛ لأنها كانت أحداث كاشفة بعمق عما كان يتراكم حتى يحدث انتقال (الكتلة الحرجة)، فبعد نصف قرن من التراكم، بعد ما يسمى الصحوة الإسلامية وفورة الحركات الإسلامية في طورها المعاصر، تتجدد الأسئلة في سياق جديد: كيف تطورت هذه الحركات؟ وأيضا في ظل فورة العلاقة بين الدولة والمجتمع في ظلال العولمة وصعود أزمات الدول القومية، وفورة أجيال الشباب والحركات الاجتماعية، وفورة خطابات وسياسات الديمقراطية وحقوق الإنسان والعلاقة بين الدين والسياسة.. وجميعها كانت –بشكل أو بآخر– أمورا وراء انفجار الثورات في بلداننا العربية.. ومع تزايد التحدي أمام التشرذم الإسلامي في الداخل والخارج،.. في ظل كل التراكمات السابقة والواقع المتردي الذي عبر عن نفسه عبر السنوات السبع الماضية، يتزايد التساؤل: **ما هو المقصود بمشروع حضاري إسلامي؟ هل هو يعبر عن تيار معين من التيارات الموجودة على الساحة العامة دون غيرها؟**

ومن ناحيتنا نحن نتصور أن هذا المشروع "حضاري"؛ لأنه:

- مشروع الأمة (حيث يتجاوز تقسيمات العرق، والطائفة، والمذهب، والحزب والجماعات الفرعية...).
- ليس مشروعا فقهيا –بالمعنى المضيق للفقه– يقتصر على تناقل النصوص، ولكن ينطلق من الفقه ويعانق الواقع، يبحث في المشكلات ويسعى للحلول.
- وليس مشروعا فكريا معزولا في أبراج عاجية عن رجال الحركة.
- وليس مشروعا للصراع على السلطة من أعلى فقط، ولكنه مشروع لتمكين المجتمعات لتراقب السلطة فلا يحتكرها فصيل دون آخر.
- مشروع للمستقبل انطلاقًا من فقه الواقع واستدعاءً للذاكرة التاريخية الحية الرشيدة.
- وليس مشروعًا دينيًا فقط بالمعنى المضيق للديني، ولكنه سياسي واقتصادي وثقافي والأهم تربوي.. أي شامل في منطلقاته، وخصائصه، وغاياته، ومساراته، وأدواته المتحاضنة المتكاملة.
- وليس مشروعا للداخل فقط –إصلاحًا أو تغييرًا وفق الحالات– ولكنه مشروع للخارج أيضا بوصفه امتدادًا من الداخل ويصب في صالح الإنسانية والعالم، بعد أن يتصدى لتهديدات الخارج.

إنه –بإيجاز– مشروع "أمتي في العالم" وليس مشروعا للمسلمين فقط.

لماذا انكشفت الحاجة إليه (الآن وعبر خبرة سنوات ما بعد الثورات)؟

- لأن الثورات اندلعت متزامنة متحاضنة، عبر الأمة (بفعل الكتلة الحرجة).
- لأن الثورات المضادة جاءت متزامنة أيضًا ومنتشرة عبر أرجاء أوطان الثورات، ترفع شعار "لا تغيير إلا إلى الأسوأ" حتى يبقى في السدة لوردات الاستبداد والفساد والتجزئة والعمالة.
- لأن التحالف الاستراتيجي أضحى عضويا بين الثورات المضادة والاستبداد، وبين مشروع الهيمنة العالمية وإسرائيل تحت ستار "الحرب على الإرهاب".
- ولأن إسرائيل علت في الأرض بأيدينا وليس بقوتها فقط.
- ولأن المجتمعات (الناس/ الأهل) تتهاوى حضاريًا، فقرًا وجهلاً ومرضًا، وإفسادًا وقتلاً وتدبيرًا.
- ولأن الإسلام –وليس المسلمين فقط– أضحى في قلب الخطر، بما فيه أصوله وثوابته وليست متغيراته فقط.

<u>ما العمل سؤال متكرر وملهوف يدل على أن السبيل غير واضح.. لماذا؟</u>

لأن الإصلاح أو التغيير المطلوب لم يعد جزئيًا فقط أو قطاعيا أو في وطن بعينه أكثر من آخر. فلقد اتسع الخرق على الراتق.

ولم تكن هذه اللحظة فريدة من نوعها، فلقد تكررت في تاريخ الأمة وقدم لنا التاريخ العديد من الإجابات. ومن هنا أهمية **<u>التأسيس لذاكرة التهديدات والمقاومة</u>** التي عاشتها الأمة، وأهمية الرؤية الاستراتيجية عن التهديدات مشفوعة بسياسات مطلوبة، وانطلاقًا من التراكم الفكري، حتى نعرف **<u>ما الجديد</u>**. فكما قال المستشار طارق البشري، لابد أن نتصدى لفهم التغيرات التي تطرأ على الأمة لنتمكن من التخطيط لاستراتيجيات جديدة. فهناك فارق بين القضية (الكبيرة) والمسألة (الفرعية)؛ والثابت منها وتغيراته؛ فقد تظل قضية العلاقة بين الديني والسياسي –على سبيل المثال– قائمة وأزلية ولكنها تأخذ أشكالا مختلفة باختلاف الزمن.

فالغاية من هذه الجلسة النقاش حول نمط الحركة المطلوبة: جماعية –كلية –بقيادة على ضوء طبيعة الإصدار، موضع النقاش، في هذا اللقاء.

أ.مدحت ماهر (المدير التنفيذي للمركز):

السؤال الأساسي الذي يطرحه هذا الكتاب هو: هل هناك مشروع حضاري إسلامي أم لا؟ وإذا وُجِد فما مشكلته أو مأزقه؟ ولقد حاولنا في هذا الكتاب البحث عن ذلك، وعن مَخرَج للمأزق الذي نستشعره أو نعيشه.

فالغالب على النقاشات المتعلقة بهذه القضية هو التشكيك في وجود مشروع حضاري إسلامي، التشكيك قبل التحقيق، والانطباع قبل الاطلاع، والنفور قبل النظر، أو على أهون حال: التوقف وعدم البحث. وهذا بالمثل ما يغلب في التعامل مع مفهوم "الأمة الإسلامية"، في ظل سيادة وغلبة مفهوم الدولة القومية والقُطرية، ورفض رؤية أية وحدات أو مستويات أخرى للاجتماع البشري أو الاعتراف بها غير الدولة. وقليلون من يعترفون بوجود أمة إسلامية وبوجود من ينتمون لها (بوعي أو بغير وعي)، ومن ثم بوجود مشروع حضاري لهذه الأمة نتج عن جهود متعددة ومتشابكة ومتراكمة في مجالات عدة وليست جهدا فرديا.

فالمشروع الحضاري ليس عملية تقودها جهات محددة، وإنما له مستويان: أولهما– أنه **حال تعبر عن جهود متعددة بعضها بنائي وبعضها دفاعي...**، وصفته الأساسية **التنوع**. فـ"المشروع" لا يُقصَد به المشروعات الجزئية أو الصغيرة الفكرية منها أو الحركية، و"الحضاري" يشير إلى السعة التي تتلاءم مع سعة الظاهرة التي يدرسها هذا المشروع وهي "الأمة". والثاني تلك المشروعات الفرعية التي تقوم عليها القطاعات الكثيرة في الأمة من منطلق مرجعي إسلامي ولغاية تطبيق وتحقيق هذا المنطلق في الواقع في صورة سياسة واقتصاد وتربية وعلاقات دولية ووحدة واستقلال وتنمية وتقدم مادي ومعنوي في المجالات الحياتية كافة.

لذلك حاولنا في الدراسة الأولى "**نحو تصور أساس في المشروع الإسلامي الحضاري**" التركيز على هذا التنوع والاتساع، كما حاولنا الخروج من شرنقة السؤال عن وجود المشروع الإسلامي من عدمه إلى كيفية التفعيل للرؤى والتصورات وإشكاليات ذلك، ومحاولة طرح حلول أيضا لتلك الإشكاليات. وذلك في إطار تصور كلي وليس تصورات تفصيلية؛ لأن وضع تصور تفصيلي للنهوض بالأمة أمر غير قابل للوجود وغير ممكن بسبب السعة الشديدة للأمة، وأيضا غير مفيد لما يشكله من حجْر على تنوعات الأمة.

وتمثلت الإشكالية الأولى التي وضعت الدراسة يدها عليها في إشكالية العلاقة بين الأصول والفروع، أو العلاقة بين الثوابت والمتغيرات، وضُرِبت في الدراسة أمثلة عديدة على ذلك، مثل: كيفية التعامل مع الخلاف الشيعي–السني؛ فالمنظور الحضاري –على سبيل المثال– يرى أن التعامل مع هذا الخلاف لا يكون بنفي المشروع الشيعي أو القضاء عليه، وإنما يكون بتقوية مشروع الأمة من خلال الاستيعاب والتعايش. وقد كان فهمُ البعد التاريخي للمشروع الحضاري مهمًّا لتأسيس هذه الدراسة.

وجاءت بقية الدراسات؛ سواء الفكرية أو العملية، ليس على سبيل الاستيعاب ولكن تقديم نماذج للمعالجة العلمية لجملة من أهم قضايا المشروع الراهنة؛ بغية النسج على منوالها؛ سواء في تحديد المأزق أو الإشارة إلى المخرج. ولعل في عروض بعض الدراسات الآن ما ينير هذا السبيل.

ثانيًا- عروض الدراسات:

تأتي الدراسة الأساسية في هذا الكتاب حول "**الهجمات الحضارية على الأمة وأنماط المقاومة: بين الذاكرة الحضارية والجديد منذ الثورات العربية**"، لتطرح التساؤل: هل الوضع الراهن للمشروع الحضاري جديد أم إن له سابقة وذاكرة حضارية؟ وتعرضها أ.د.نادية مصطفى (كاتبة الدراسة) فيما يلي:

في أهمية الذاكرة التاريخية الحضارية للأمة: نحو تجديد الوعي الجماعي الحضاري، والجديد في فقه الواقع:

يستدعي مفهوم الذاكرة التاريخية الحضارية وتوظيفها في التحليل السياسي منظومة من المفاهيم المتشابكة: الزمان والمكان في تطورهما المتفاعل، مفاصل الانتقال والتغيير في التواريخ الحضارية للأمم، تغير القضايا بتغير المساحات الزمانية والمكانية وتغير الأسباب، الرؤية الكلية المنظومية ، الأنماط التاريخية للعلاقات البينية والخارجية، النماذج التاريخية الدالة على التغيير في التفاعلات، ثم مفهوم الحضاري الشامل المنظومي الجامع، وأخيرًا منهج التحليل الحضاري الدولي وأنماط التفاعلات الحضارية.

ويغلف مجموعات هذه المفاهيم وغيرها ويختبرها: إشكالية العلاقة بين الفكر والممارسة، على صعيد فقه التاريخ وصولاً إلى فقه الواقع الراهن.

فمن أسباب أهمية الذاكرة:

- أن التهديد والمقاومة قرينان ومستمران عبر الزمان والمكان.
- تجدد أشكال المقاومة وتعددها أدوارً ومجالات: القادة/الناس، العسكري/الفكري، السلمي/الثوري،..
- بيان المسار التاريخي للصعود والهبوط (السنن التاريخية والاجتماعية الحاكمة).
- بيان مناط التهديدات الأكثر خطورة.
- بيان أن الأمة حاضرة دائمًا للمقاومة بكل روافدها القومية والفئوية.

مفاصل الذاكرة: نهايات وبدايات القرون، ومغزى المسار التاريخي وانطباق السنن

بالنظر إلى القرون الخمسة الأخيرة، منذ نهاية القرن الخامس عشر الميلادي (القرن التاسع هجريا)، وهي المعروفة بـ"**قرون الأزمة**" (بدايةً وتناميًا وذروةً..)، يمكن تمييز عدد من المفاصل في تطور التوازنات العالمية

بين مراكز القوة الإسلامية ومراكز القوة الغربية وجميعها اقترنت بنهايات قرن وبدايات قرن...! واقترنت بأحداث ووقائع شديدة الدلالة بالنسبة لهذه التوازنات والتحولات، مع صعود منحنى القوة الحضارية الغربية، وبداية منحنى انحدار القوة الحضارية الإسلامية بعد وصولها إلى الذروة، وصولًا لذروة الأزمة مع نهاية القرن الثالث عشر هجريًا/ التاسع عشر ميلاديًا وبداية القرن الرابع عشر هجريًا/ القرن العشرين ميلاديًا.

وتكشف هذه المفاصل عن التحول التدريجي في مركز القوة العالمية والحضارية من المراكز الإسلامية، إلى المراكز الأوروبية الغربية.

وخلال هذه المراحل وتعاقبها انضفرت الأبعاد العسكرية بالأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فلم تكن الهزائم العسكرية العثمانية إلا بداية للاتجاه للغرب للنقل عنه حضاريا وليس عسكريًا فقط، ولم يكن الاحتلال العسكري المتوالي لأرجاء العالم الإسلامي إلا تجسيدًا للضعف الحضاري الذاتي، ومن ثم بداية للخلل الحضاري في الداخل والناجم عن الفرض القسرى "للغربي" من أعلى في ظل الاحتلال. ولم يكن الاحتلال والتغريب إلا وجهين في عملية ثلاثية الأبعاد حيث كان الوجه الثالث هو التقسيم والتجزئة.

ولكن لم تكفَّ المقاومة بأشكال مختلفة عن مواجهة هذا الانحدار الحضاري في محاولة للإصلاح والتجديد والنهوض والشهود من جديد. فلقد اتخذ الانحدار –بعد سقوط الخلافة العثمانية واستكمال احتلال العالم الإسلامي وتقسيمه في تسويات ما بعد الحرب العالمية الأولى وبداية عصر الدول القومية المستعمَرة ثم المستقلة– ملمحين أساسيين هما: المقاومة للاستعمار وللتجزئة وللتغريب من ناحية، ومن ناحية أخرى: ظهور الحركات والتنظيمات والتيارات الإسلامية وقيامها بأدوار أساسية في هذه المقاومة عسكريًا واجتماعيًا وفكريًا.

إن كل مفصل من هذه المفاصل دشن جديدًا سواء في طبيعة الهجمة أو طبيعة المقاومة ضدها. فما الجديد في الهجمة على الثورات العربية، وفي أنماط المقاومة، وذلك على ضوء القواعد والأسس العامة التي يمكن استخلاصها من هذه الخبرة الممتدة من الفعل الحضاري الإسلامي؟

فإن الحديث عن أزمة الثورات العربية بعد ست سنوات من اندلاعها كجزء من الهجمة الحضارية المعاصرة على الأمة لا ينفصل عن الحديث عن أزمة المشروع الحضاري الإسلامي، طوال القرن العشرين، وبقدر ما لم ينفصل الحديث عن اندلاع الثورات عن الحديث عما سُمي "الصعود الإسلامي" أو "الحقبة الإسلامية"، وكلا الأمرين حلقة من حلقات تطور وضع الأمة في النظام الدولي.

وقد تعددت مستويات ومجالات استدعاء الذاكرة في هذا الإطار (من الرسمي العلوي، إلى الفكري النخبوي، إلى المجتمع).

خلاصة الذاكرة التاريخية:

إن خبرة التاريخ الإسلامي عن نمط تطور العلاقات الإسلامية–الإسلامية بعيدًا عن الوحدة، لا ينفصل عن خبرة نمط تطور العلاقة مع الآخر (نحو التبعية)، أو عن خبرة نمط التطور الداخلي في الدول الإسلامية (نحو التغريب). ولهذا؛ فإن آفة الواقع المعاصر للأمة مع القرن العشرين هي أن التجزئة تقترن باختراق خارجي ضخم لشبكة العلاقات الإسلامية–الإسلامية، كما تقترن بتغريب الأمة.

ومن ثم، فإن فقه العلاقات الإسلامية–الإسلامية يفرز دائمًا أثوابًا جديدة للتحديات المتواترة والمتراكمة والمتكررة، على نحو يتبين لنا معه كم أضحت كبيرة الفجوة بين فقه الأصل وبين فقه الواقع في بدايات القرن العشرين ميلاديا، والقرن الرابع عشر هجريا.

وللعملة وجه آخر هو: أزمات الاستجابات أو المقاومة أيضًا.

ومن أهم هذه الدلالات بالنسبة للوجه الأول: وزن العامل العقدي مقارنة بالمادي وحقيقة الصراع بين الشرق والغرب، وزن تأثير الاختلافات الدينية والمذهبية والطائفية والقومية بين شعوب الأمة إيجابًا أو سلبًا في عصور القوة والانحدار، التغير في أشكال وأدوات الهجمات الصليبية أو الأوروبية الحديثة، التزايد في حجم وعمق الهجمات لتصل إلى تهديد بتدخل خارجي شديد السلبية على العلاقات بين الدول الإسلامية وعلى الداخل في الأوطان الإسلامية، انتقال المواجهة بين الجيوش والقادة إلى مواجهة مع الشعوب.

ومن أهم الدلالات بالنسبة للوجه الثاني من العملة، أن الاستجابات التي تستوعب التحديات وتتجاوزها بكافة الأدوات تحولت إلى أشكال مستمرة من المقاومة للتهديدات اللامتناهية وطالما استمرت هذه التهديدات لم تنقطع أشكال المقاومة، كبرت أو صغرت، نجحت أو فشلت في تحقيق أهدافها. ولم تكن الثورات غائبة بأنماطها المختلفة وإن اتسمت بخصوصيتها.

وعلى ضوء هذه الدلالات، يجب أن نطرح اسئلة جديدة:

لماذا فشلت المقاومة العسكرية والثورات في وقف الاحتلال؟

ولماذا لم تنجح جهود الإصلاحات من الداخل لتجديد القوة الذاتية؟

ولماذا لم تنجح جهود إعادة التوحيد في مواجهة الخطر؟

فهل هناك أسباب أخرى غير أسباب الانحدار؟

والأهم: ماذا عن المقاومة طوال القرن العشرين ولمَ لمْ تُحدِث آثارها وازداد الانحدار؟

ولم يكن صعود الاستبداد وصراعات المُلك العضوض والفساد على حساب حقوق الأفراد والمجتمعات بعيدًا عن تداعي الأمة أمام الهجمات الخارجية في ظل استحكام "عقلية الوهن". ولم يكن اشتداد الاختراق

الخارجي للداخلي والبيني ولم تكن الزيادة في مقدرات الخارجي ببعيدة عن فهم أسباب الفشل في الاستجابة الرشيدة وفي مقاومة الهجمة الحضارية لوقفها أو منع امتدادها في هذه المرحلة.

أ.مدحت ماهر:

بخصوص دراسة "حاشية على أطروحة الأستاذ البشري: نحو تيار أساسي للأمة بين الأزمة الحضارية والمقاومة الفكرية"، بداية إذا أردنا أن نتصور كيف للمستشار طارق البشري أن يُسهم في المعادلة التي طرحتها أ.د.نادية مصطفى في حالة الاستجابة والمقاومة، فلابد أنه يمارس مقاومة فكرية؛ لأنه بالأساس – كما نعرف جميعًا– مفكر. قدم البشري قُبيل الثورات طرحًا متعلقًا بالتيار الأساسي للأمة عرض فيه مقولة مهمة جدًا وهي "الجماعة الوطنية المصرية". هذه المقولة لم تكن عنوانية فقط أو شعارية، ولكنها تعبر عن نظرة معينة للتطور التاريخي الحديث للتكوين المصري –الذي لم يحضره الكثير منا أو من حضره لم يعتنِ به بالقدر المناسب– الذي يسهم في عمل جماعة وطنية قائمة منذ ثورة ١٩١٩.

فالعنصر الأساسي الذي تُبنى عليه **مقولة "الجماعة الوطنية، والتيار الأساسي" هو المشترك الوطني؛** أي أنها تعبر عن أكبر قدر من القواسم والمشتركات بين تكوينات الأمة المتنوعة؛ سواء كانت الأمة المصرية أو العربية أو الإسلامية، فهو طرح قابل أن يتوسع أو يتحدد بشكل ما. والأمة في المشروع الحضاري لا تكون ضد الدولة، إنما تستوعب مفهوم الدولة وتنوعات الدول والمجتمعات، وفي طرح البشري الدولة من منظور حضاري هي: جماعة وطنية في قلبها ما يسمى بالجماعة السياسية.

والمختبر الأساسي لهذه المقولة في أرض الواقع يقوم على مفهوم "التحرر"؛ فإذا تحررت الأمة، وأعربت عن نفسها يسهل رؤية ما بينها من مشتركات؛ ومن ثم تؤمن بمفهوم التوازن أو التمثيل بناءً على أوزان نسبية لكل تكوين، وعلى هذا المشترك يمارس الجميعُ تنوعاتهم واختلافاتهم.

واجهت هذه المقولة تحديًا خطيرًا جدًا بعد الثورات، وتحديًا أخطر بعد الثورات المضادة، فالتحدي الأساسي مع الثورات لم ينجم من الجماعة الوطنية ولا من هذا التيار الأساسي، وإنما نجم من فصائل جماعة سياسية لم ترَ إلا التحدي المفتعل فتحولت إلى استقطاباتٍ تعايشَ عليها أعداءُ مفهوم التحرر، وجاءت الثورات المضادة لتكون هي المفاعل الأساسي لعدم فهم وعدم قبول الجماعة السياسية. فعندما نقول "جماعة وطنية" فلابد أن نؤمن بالوحدة في التنوع والتنوع في الوحدة.

ومن ثم فالمقاومة الفكرية التي قدمها المستشار طارق البشري هي الإصرار على استمرار طرح الجماعة الوطنية والتيار الأساسي بنفس الأسس التي تتعلق بأن التحرر واقعيًا وتاريخيًا يؤدي إلى البحث في المشترك مرة أخرى؛ بما يعني أن ما نحن فيه ماهو إلا درسٌ لعدم تعلم الدرس.

أما الدراسة الثانية: "<u>جديد الحركة الإسلامية وتحولاتها السياسية والفكرية مع الثورات العربية: قراءة في كتابات عربية وفكرية وأكاديمية</u>"، فهي دراسة مكملة تطرح أنه لابد من الحركة حتى لو تعثرت أو أخطأت إلى أن تتلاقى الأمة مع الدولة وترسو تكوينات أهلية وشعبية تتعاون هي والدولة في تجديد البناء وصنع التقدم. وتنقسم الدراسة إلى جزءين: الأول فكري يتعلق بالكتابات التي صدرت عقب الربيع العربي حول الحركة الإسلامية، والآخر تطبيقي يدرس واقع الحركة بتياراتها خاصة السياسية.

<u>الجزء الأول</u>: يخلص إلى أن القدر الأكبر من الدراسات الأكاديمية والفكرية العربية عن قضية الإسلاميين والثورات، والإسلاميين بعد الثورات، كانت متحيزة. بالرغم من أنه قد سبقت الثوراتِ كتاباتٌ في غاية الأهمية ما بين ٢٠٠١ إلى ٢٠١١ من المفكرين والأكاديميين وحتى الإعلاميين العرب (المراكز ذات الطابع الإعلامي) تركز على دور الحركة الإسلامية أمام الهجمة الغربية على العالم الإسلامي. ومن أبرز هذه الكتابات –على سبيل المثال– كتاب "إسلاميون وديمقراطيون: إشكاليات بناء تيار إسلامي ديمقراطي"، تحرير عمرو الشوبكي، الصادرة عن مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية عام ٢٠٠٤، وكتاب "دليل الحركات الإسلامية في العالم"، تأليف مجموعة من الباحثين، الناشر أيضا مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية بالقاهرة، عام ٢٠٠٦، وكان مشروعا واعدًا لم يكتمل، يصنف الحركات الإسلامية موضوعيًا، ويوضح ما بينها من اختلافات ومشتركات، ورغم المآخذ التي أخذتها الدراسة على هذا الدليل إلا أنه كان يعبر عن حالة علمية مهمة. وكذلك كتاب معتز عبد الفتاح، "المسلمون والديمقراطية"، إصدار دار الشروق عام ٢٠٠٨، وكتاب عمرو حمزاوي وناثان ج.براون، "بين الدين والسياسة– الإسلاميون في البرلمانات العربية"، إصدار الشبكة العربية للأبحاث والنشر عام ٢٠١١.

خلال هذه الفترة التي صدرت فيها هذه الكتابات لم يكن كل الإسلاميين إرهابيين أو ضد الديمقراطية. ولكن بعد الثورات حدثت موجة انقلابية ليس فقط في الواقع السياسي وإنما أيضًا في الكتابات التي تحولت لتأخذ مواقف إيديولوجية عمادها موقف علماني تجاه النظر إلى الإسلاميين (في كفة واحدة)، وتم تفاقم هذا الموقف بعد ٣٠ يونيو.

<u>الجزء الثاني</u>: يوضح أن التحدي الذي واجه الحركات الإسلامية بعد الثورات المضادة ليس أكبر من التحدي الذي واجهها بعد الثورات؛ وخلاصته أن الإسلاميين متعايشون الآن مع الحالة التي تعايشوا معها من قبل وهي: القهر والقمع....إلى آخره. فهذه الحركات عندما جاءتها مرحلة التحرر تحولت إلى حالة من التلعثم والتعثر ليست أيضا جديدة في تاريخها، تقبلوا بجميع روافدهم وفصائلهم الثورات وتحركات الشارع والمسار السياسي لوهلة ثم عاد قطاع كبير منهم وكفروا بها كما كانوا من قبل الثورات. فالذي اختبر ضعف الحركات

الإسلامية لم يكن الثورات المضادة، بل افتقارهم إلى فقه الحرية وفقه التعامل مع حالة التحرر أكثر من فقه الصمود والتحدي والمقاومة الذي آلفوه.

فالمشروع الحضاري لا يتحرك على مستوى الفواعل فقط، وإنما يتحرك أيضًا عبر القضايا الكبرى؛ وعلى رأسها: العلاقة القائمة بين الدولة والمجتمع، ثم قضية الاستبداد، ثم قضية فكرة الدولة وتطويرها من خلال فكر إسلامي وأيضًا العلاقة بين المفاهيم السياسية الكبرى مثل الديمقراطية والشورى. وجميعها قضايا تحكمها –على الأرض– آفة ثنائيات الاستقطاب وليس التكامل.

هناك أربع دراسات أخرى مهمة داخل كتاب "أمتي في العالم": الأولى– دراسة أ.د.باكينام الشرقاوي: "الدولة والمجتمع والمقاومة الحضارية للاستبداد"؛ وهي دراسة مهمة ومليئة بالتفاصيل. أما الدراسة الثانية لد.ريهام خفاجي: "الاستبداد وتوظيف التعددية... خرائط الواقع وآليات التلاعب وفرص المقاومة" فتتطرق إلى نوعين من الأنظمة في توظيف التعددية: الأول– الديمقراطي الذي يزيد من قوتها، والثاني– الاستبدادي الذي يستخدمها لإضعاف المجتمعات وتقوية السلطات. والدراسة الثالثة هي دراسة د.إبراهيم البيومي غانم: "مسارات "الدولة الحديثة" ومصائرها: مراجعات نظرية وأطروحات نقدية"؛ وهي عن إعادة النظر في مفهوم الدولة والسلطة والسيادة من منظور نقدي تحاور فيه مع الفكر الواقعي والمعاصر، ثم انتقل إلى الفكر الإسلامي ليقدم اجتهادا لطرح ومفهوم بديل للسلطة في إطار الدولة القومية؛ توصل منه إلى مفهوم "الولاية" (ومن عجائب الأمور أنه يتم رفض مفهوم كالولاية حين تقدم من تاريخنا كالتاريخ العثماني، بينما أكبر دولة في العالم تحتفظ به: الولايات المتحدة الأمريكية). حتى على المستوى اللفظي والترجمة فإن العلاقة هنا لا تقتصر فقط على مفهوم "السلطة" –واشتقاقها من التسلط– وإنما ينبغي على من يعملون أن يكونوا ولاة الأمور، وأن يراجعوا ما له من أبعاد نظرية وتأصيلية مهمة.

وأخيرًا الدراسة الرابعة– د.عبد الفتاح ماضي: "الإسلاميون والعلمانيون في أعقاب الثورات العربية: إعادة النظر في جوهر الإشكالية"، قام بعمل مقارنة ومقاربة ما بين تعاطي الإسلاميين والعلمانيين مع التغييرات الأخيرة؛ وفي قلبها الثورات وتحولاتها، وأثبت فيه فشل الطرفين؛ لإصرارهم على أن المباراة بينهم صفرية ولا توجد مشتركات.

فالموضوعات الأربعة تتعلق بإعادة النظر في "الدولة"، وإعادة النظر في العلاقة ما بين الدولة والمجتمع، وإعادة النظر في توظيف الاستبداد للاختلافات، وأخيرًا في الصراع الأزلي الإسلامي– العلماني؛ ربما نتوقف لننظر فيه بعمق بوصفه حوارًا أو لا يزال قابلا للتحاور كما أطلق عليه المستشار البشري "الحوار الإسلامي– العلماني" وله كتاب بنفس العنوان: (الحوار الإسلامي– العلماني، دار الشروق، ١٩٩٦)، يقول فيه ما معناه إننا لدينا مجموعة من الأساطير ومجموعة من الآفات الموجودة في العقل العربي وفي قلبه

العقل المصري، ينبغي أن تُعالَج؛ وأولها الإصرار على النظر في المطلقات بعيدًا عن الواقع، وبالتالي الصراع يكون على أساس مقولات نظرية أكثر من الصراع على سياسات عملية، فالحل هنا يكمن في أن نعيد النظر في مشكلات مجتمعاتنا، وأن نتنافس ونتدافع من خلال برامج ورؤى تتعلق بحلول لهذه المشكلات.

د.أحمد تهامي عبد الحي:

اقتربت الورقة التي قدمتها في العدد الثالث عشر من كتاب أمتي في العالم: المشروع الحضاري الإسلامي: الأزمة والمخرج، المعنونة بـ"**التدافع الجيلي والتجدد الحضاري للسياسة في مصر**" إلى عالم التطبيق والتفاعلات، كأنها تجربة في التطبيق، وليست في صلب المشروع نفسه. ومن ثم تنقسم الدراسة إلى جزءين:

الجزء الأول نظري: كان هناك ذكاء في اختيار مفهوم التدافع الجيلي لاستخدامه في هذا الموضوع، فالتدافع الجيلي أقرب لتأصيل وتأسيس مفاهيم متصلة بالحضارية الإسلامية. وهناك علاقة بين مفهوم الجيل وبين المشروع الحضاري، فالدكتورة نادية نظرت إلى المشروع الحضاري على مدى خمسة قرون من أول التجربة العثمانية وتجربة الاحتلال والاستعمار، وهناك من ينظر على مدى زمني أقل من ثلاثين وأربعين سنة كتعريف ابن خلدون للجيل، وهذا ينقلنا من مستويات كلية إلى مستويات وسيطة بين السياسي المباشر الذي يتابع الأحداث والتفاعلات اليومية وبين المستوى الكلي. فداخل القرن الواحد توجد ثلاثة أو أربعة أجيال.

فعلى سبيل المثال اعتُبِر جيل ثورة يناير جيلا جديدا يمثل ألفية، ولكنه ليس منقطع الصلة عن الإرث الذي تحدثت عنه أ.د.نادية مصطفى لجيل السبعينيات والثمانينيات والتفاعلات بين العالمية والمحلية وحالة الصحوة الإسلامية، وحالة النهوض واليقظة التي كانت موجودة في العالم الإسلامي، مما خلق حالة تفاعلية بين المنظور الحضاري، وجيل جديد تكوَّن من شباب جدد حملوا راية هذا المشروع، فالجيل الجديد يمكنه حمل راية هذا المشروع، ويمكنه أيضًا تقديمه برؤى وأفكار جديدة تناسب الأجيال المختلفة، وتقوم أيضًا بعد ذلك بعملية التوريث. وهذا ارتبط بمفهوم الجيل الذي كتبته ووجدته عند ابن خلدون، وفي الخبرة الحضارية الإسلامية وفي العلوم الاجتماعية المعاصرة.

فنحن لا نتحدث عن الجيل بالمعنى العمري البيولوجي، ولكن بالمعنى الفكري: الاحتكاك والخبرة التي مر بها، وعن هويته المتميزة، وعن مشروع له بعد تاريخي يقدم إسهاما حقيقيا في التاريخ تذكره كتب التاريخ.

وتم التركيز في هذه الدراسة على جيل الثورة نفسه جيل الألفية، الجيل الذي صنع الثورة والجيل الذي نتج عنها، فالجيل ليس كتلة صماء، ولكن به وحدات جيلية تختلف على أساس عمري وطبقي وعلى أساس أيديولوجي –إسلامي –ليبرالي...– ويوجد أيضًا فترات زمنية مختلفة، فالجيل الذي صنع الثورة وقاد الطريق

نحو الثورة، يختلف عن الجيل الذي ظهر وكوَّن وعيه في الثورة فقط، وهذا الجيل الذي تهتم به الورقة؛ لأنه لم يدخل في صراعات أيديولوجية، أو خصومات سياسية، وبالتالي تجمعه بدرجة أقوى الفكرة، فكرة التيار الأساسي الذي قصده المستشار طارق البشري.

أما الجزء الثاني التطبيقي: فقد ارتبط بالحركات الإسلامية، وعلى وجه الخصوص حركة الإخوان المسلمين والمدارس الجديدة التي ظهرت، وتمثل الشباب في أوساط الإسلاميين مثل الحركة السلفية وغيرها من الحركات، وأيضًا الحركات الليبرالية أو الحركات العابرة للأيديولوجيات، وأظن أنها جزء من المشروع الحضاري الإسلامي، وليست معادية له طالما لم تتبنى موقفا معاديا من هذا المشروع. فالورقة غنية بالتفاصيل في هذا الإطار، وداخل الحركة الواحدة تنقسم الأجيال؛ فالإخوان المسلمين –على سبيل المثال– بها جيل دعوة وجيل إصلاحي.

والناظر إلى الخلاف الدائر بين الحركات الإسلامية بعد الثورات والثورات المضادة يجده حول الأولويات الحركية، الاختلاف والتنوع بين حركة "أحرار" –على سبيل المثال– التي تسعى إلى الثورة مع الهوية الإسلامية بينما هناك حركات تركز على الهوية بالمعنى الجاف المظهري فقط، ثم التنوع داخل الحركة الشبابية العابرة للأيديولوجيات، سواء "٦ أبريل" أو "الإشتراكيين الثوريين" أو حتى بعض شباب الأحزاب مثل حزب "الدستور".

خلصت الدراسة إلى أن المشروع الحضاري لا يمكن أن يحمله جيل واحد، فإذا حمله جيل كبير السن سوف يصاب بالجمود وعدم القدرة على استيعاب الأجيال الجديدة، ولا يمكن أن يحمله جيل شباب ليس له من العلم والرؤى والاطلاع الكافي بما يمكنه أن يخوض غمار معركة تاريخية كبرى، إذن كان الحل المقترح ليست فكرة صراع الأجيال ولكن فكرة التدافع والتكامل والتواصل بين أساتذتنا الأكبر سنًا وبين الأجيال الشابة الصاعدة.

د.هاني محمود:

دراستي التي تقدمت بها بعنوان "**قراءة في تجديد المشروع الحضاري الإسلامي: رؤية د.سيف الدين عبد الفتاح نموذجًا**". وفي اعتقادي أن نسكن مشروع أستاذنا الدكتور سيف الدين عبد الفتاح، ورؤيته في تجديد المشروع الحضاري الإسلامي في مشروعات التصدي للهجمة الحضارية، فهو اهتم بالمستوى البنائي في مقابل المستوى الدفاعي. فالمستوى الدفاعي يهتم فقط برد الشبهات حول الإسلام وأئمته وعلومه، ولكن المستوى البنائي الذي تبناه أستاذنا الدكتور في أطروحاته اهتم بتحويل أفكار وعلوم وحضارة المرجعية الإسلامية إلى نماذج قابلة للتطبيق في الواقع المتجدد.

ومن السمات البارزة في مشروع أستاذنا، سمة النظر في عملية الوصل والتفعيل، الوصل بين المرجعية وأفكارها وبين الواقع، والوصل والتفعيل بين العناصر الفاعلة: المفكر، والحركي أو الدعوي، وأوضح د.سيف الدين عبد الفتاح أن هناك إشكالية بين هذه العناصر الفاعلة، فالحركيين في حالة شكوى من المفكرين؛ لأنهم من وجهة نظرهم في حالة انعزالية، والمفكرين في حالة شكوى أيضًا من الحركيين أو الدعويين؛ لأنهم لم يأخذوا بالفكر، ومن ثم أصبح الكثير من الكتابات الإسلامية بها مناخ طارد للمفكرين.

لذلك تحدث أستاذنا عن مسألة الوصل بين المفكر وبين الحركي، ولكنه نبه على ضرورة رد اعتبار المفكر؛ لأن من أسباب إخفاق بعض الكتابات الإسلامية أنها خلقت بيئة طاردة للمفكر فأصبح يفضل أن يغرد وحيدًا؛ حتى يشعر باستقلاليته، ولابد أن تعيد الكتابات الإسلامية النظر في هذه المشكلة.

بعض الكيانات الإسلامية تحرص على أن توجد علاقة بينها وبين المفكرين من باب اكتساب نوع من أنواع المشروعية، وتحقيق الإقناع، وتعتبر هذه العلاقة غير محمودة، لذلك عاب د.سيف على الحركيين لخلقهم مناخ طارد للمفكرين وانتسابهم لهم بغرض التجمل، ومن ناحية أخرى عاب على النخبة التي أطلق عليها قبل الثورة النخبة المحنطة، وبعد الثورة "النخبة المنحطة"؛ لعدم مساعدتها للحركيين أو الدعويين أو أصحاب المشروعات ولتخليها عن مبادئها سواء كانت هذه النخبة إسلامية أو غير إسلامية.

أما بالنسبة لتقسيم الدراسة؛ فهي تتألف من مقدمة وثلاثة فصول: الفصل الأول- عرضت فيه رؤية أستاذنا فيما يتعلق بماهية المشروع الإسلامي، وخصائصه، وقد لخصه د.سيف في عنوان رائع ضم مجموعة من المقالات وهو "المشروع الحضاري الإسلامي الكبير غير قابل للاستئصال"، وعرفه بأنه كل ما يجمع إنجازات الأمة على مستوى العلوم، والحضارة، والفنون، والأطروحات التي طرحتها شخصيات أو جماعات أو مدارس، هذا الإرث المتحصل عبر تاريخها هو المشروع الإسلامي، ولذلك فهو مشروع كبير؛ لأنه ليس لمفكر واحد ولا لمدرسة واحدة ولا لجماعة واحدة، ولكنه حصيلة حركة الأمة وتفاعلها مع الواقع، ويدخل فيها العلوم والفنون وما إلى ذلك، فهو غير قابل للاستئصال كما يتوهم أعداء هذا المشروع؛ لأنه متجذر في كيان هذه الأمة. لا ننكر أن هناك تراجع في المشروع الحضاري ولكنه ليس انهيار، تراجع يساعد من يؤمن بهذا المشروع على تصحيح المسار.

أما الفصل الثاني: ناقشت فيه نظرية التجديد عند د.سيف الدين عبد الفتاح، فهو يرى أنها عملية إحياء وأضاف إليها فكرة النماذج البنائية، ومن أركانها الاجتهاد الشبكي (المنظومي) وهو نوع من أنواع الاجتهاد الفكري مكمل للاجتهاد الفقهي؛ لأنه يفعِّل الأحكام الناتجة من الاجتهاد الفقهي في صورة نماذج بنائية.

وأخيرًا الفصل الثالث: محاور واستراتيجيات التجديد في رؤية أستاذنا، والذي ركز فيه على أهمية أبراز الجوانب الإنسانية المستبطنة في الخطاب الإسلامي والتراث الإسلامي. ومحاور تجديد المشروع الحضاري

الإسلامي التي استخلصتها من رؤيته منها: أهمية مسألة التكاملية؛ كالتكامل بين الفكري والحركي والدعوي والسياسي وما إلى ذلك، وأيضًا مسألة تحرير المفاهيم؛ فمفهوم السياسة –على سبيل المثال– يقوم ي الرؤية الغربية على الصراع، ولكن في التراث الإسلامي السياسة لم تقم على الصراع، وإنما تقوم على رعاية مصالح الخلق.

ثالثًا– المناقشات:

د.نادية:

أتمنى أن ننتقل خطوة بعدما قدم في هذا التصور عن المشروع الحضاري سواء على المستوى الكلي أو الجزئيات: التعددية والتيار الرئيس والحركات الإسلامية والعلاقة بين الدولة والمجتمع، العلاقة بين العلمانية والإسلام. وهذا كله مهم جدا، وهذا ما تؤكده آخر دراسة تم عرضها (تدافع الأجيال)، أنه لا انفصام بين الرؤى الكلية وبين حركة جيل في مرحلة معينة. ولذا أتمنى أن نفكر معا كيف نترجم ما يتصل بمشروع حضاري إسلامي إلى استراتيجية للحركة على مستوى الأمة في الوضع الراهن، واقتداء بالكلمة التي نقلها أ.هاني عن الدكتور سيف، وهذه كانت استراتيجيتنا منذ ما بعد الثورة: كيف نجدد في إطار الوصل بين الفكر والحركة وكثيرون يسألوننا عن ذلك وماذا سنعمل بمشروع حضاري إسلامي، وكيف ننزل من الفكر إلى الحركة؟

أ.تامر نادي:

تعقيبا على كلام د.نادية عن أزمة المشروع، أعتقد أنه ليس هناك إشكال في إدراك وجود المشروع خاصة بين النخبة المثقفة والعلمية، لكن إدراك محددات المشروع هو محل الإشكال والأزمة. نحن –على حد وصف د.سيف وكما شرح د.هاني– في سفينة الأمة لكن كل واحد منا يعمل عملًا بغير تنسيق في حالة من التشتت والعمل في جزر منعزلة داخل المشروع، فالأمر أشبه بالمشاركات الفردية حتى في إطار المؤسسات الإسلامية.

من ناحية أخرى، فيما يتعلق بأزمة العلاقة بين الحركة والفكر أظن أن العيب ليس في الحركة ولكن في تأخر الفكر، وتظل الإخفاقات كلها في إطار سبْق الحركة على الفكر تأخرا من الفكر الذي يجب أن يسبق الحركة، فلا تجد الحركة المنظور الذي يرسم لها محددات الطريق فتفشل، وهذا مكرر على مدار القرن الأخير.

أخيرا، تعقيبا على مسألة التدافع الجيلي التي تحدث عنها الدكتور أحمد، تظهر فيها نفس إشكالية الفكر، ففي السنوات الماضية الشباب يقولون: سمعنا الحكماء والعقلاء حتى دخلنا في نفق سد؛ بسبب السير وراء القادة، ويقصدون القادة الحركيين إنصافا للمفكرين. فهل الشباب أعقل من الكبار، أم كانوا غير ذلك؟ خصوصا أن النبي (صلى الله عليه وسلم) يقول: "نصرني الشباب وخذلني الشيوخ".

أ.سامح راشد:

لديَّ ملاحظة مبدئية أقرب إلى التساؤل: تمنيت أن تكون معي نسخة من الإصدار حتى يكون النقاش واضح، وكانت عندي مجموعة من الملاحظات التي أخذتها من الموجز الذي وصلني، وتمنيت أن يجيب العرض عن بعض علامات الاستفهام التي تدور برأسي أو يزيلها لكنه أكدها وزادها، **ومن ثم فنحن نناقش بغير قراءة.**

ومما يُذكر في هذا الإطار أن مركز الأهرام كان له تقليد مهم في مناقشة (التقرير الاستراتيجي العربي منذ عام ١٩٨٥)؛ حيث كان يجري نقاشا سنويا بالتعاون مع كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، وكانت الملاحظة الأساسية التي توجَّه للتقرير كل عام أن التقرير يناقَش بعد إصداره وليس قبله، فما الجدوى؟ ربما بعض الملاحظات تغطى في الإصدار التالي خاصة ما يتعلق بالتبويب والترتيب والمنهج والأسس وما إليه، لكن من الأوْلى أن تناقش التقارير قبل أن يتم إصدارها لكي يستفاد من النقاشات في تطوير المناهج والمضامين والتحليل وأسلوب التناول التي يحتوي عليها. وأعتقد أننا بحاجة للاستفادة من هذه الخبرة، وأن تكون المناقشة ولو في دائرة ضيقة حسبما يتراءى لأصحاب الشأن قبل الإصدار والتوزيع.

فيما يتعلق بموضوعنا اليوم، "المشروع الحضاري الإسلامي: الأزمة والمخرج"، لقد بحثت في المحتوى ففوجئت أن الحديث كله ينطلق من فرضية أن المشروع موجود، وقائم ولكنه يعاني من تحديات مآزق معينة، وأننا سوف نناقش السبيل للخروج منها، وليس فقط سؤال "ما العمل؟"، ولكن مجرد البناء على فرض أنه بالفعل موجود؛ هذا يطرح علامة استفهام. أعتقد أن طرح ما أشار إليه أ.مدحت بشكل عابر: هل هو بالفعل موجود أم لا؟ ولو على سبيل العصف الذهني .. فهذا يساعد كثيرا في الحديث أو البحث عن ومواجهة المأزق والمخرج، حتى لو كان ذلك على سبيل إعادة إثبات أنه موجود.

بخصوص التبويب، فرحت كثيرا بكلام أستاذتنا د.نادية عن أن التبويب له منطق وفلسفة معينة، وإشارتها إلى الذاكرة التاريخية والتأسيس، ولكن تكملة أ.مدحت للتبويب لم أقرأ فيها ما يعكس لي (المشروع، المأزق، والمخرج)، بالعكس النصف الأول من الحولية يتحدث عن عالم الأفكار وليس الفواعل.

وأ.مدحت في عرضه كان أكثر وضوحا وتحديدا ودقة حين تحدث عن الفواعل أكثر من الأفكار: الحركات، الدولة، الأجيال،.. ربما باستثناء ورقة التصور الأساسي، الجزء الآخر ربما يتعامل مع التفاعلات والقضايا التطبيقية وما إليه. وهذا يطرح سؤالا آخر: هل نحن بصدد الحديث عن حولية أم عن كتاب؟ الحولية أو التقرير السنوي (د.نادية هو كتاب غير دوري، الحولية اسم قديم)، هو الإصدار الثالث عشر كاستكمال للحولية، وأنا تعاملت معه كما وصلني على أنه حولية، وأنه يتحدث عما استجد على المشروع الحضاري الإسلامي وتحدياته، يتضمن الفواعل والقضايا والتفاعلات الجارية. لكن في الواقع يجمع بين الهويتين ووسط بينهما.

الملاحظة قبل الأخيرة، عن تجربة تاريخية في الأهرام؛ في منتصف التسعينيات، كان د.وحيد عبد المجيد بدقته الشديدة يحرر ويعدِّل معظم الأوراق البحثية تقريبا حذفا وإضافة وكاد يغير منها تماما، حتى عُرِف التقرير بتقرير وحيد عبد المجيد ولا يزال يحمل هذا الاسم حتى الآن. أنا لاحظت هنا أن أ.مدحت له أربع دراسات من نحو عشر دراسات تكون التقرير، **فهل نحن بصدد تقرير مدحت ماهر؟ هذه** ملاحظة شكلية حول التجميع والمساهمة وما إلى ذلك.

الملاحظة الأخيرة: أثناء استماعي إلى الإطار الأوسع الذي شرحته أستاذتنا د.نادية كنت أظن أن بعض الأوراق قد لا تكون ذات صلة مباشرة بالعنوان الرئيس الخاص بالكتاب؛ منها على سبيل المثال: مسارات الدولة الحديثة..، القراءة في عمل فكري لأستاذنا الدكتور سيف، وهذه الورقة الأخيرة وكما شرحها د.هاني محمود الآن تبدو لي أوسع مما يتطلبه الكتاب بعنوانه المرصود. كما أن القراءات الموجودة في الكتاب كثيرة، وتضمين الكتاب أكثر من قراءة لأعمال فكرية يؤكد فكرة أنه كتاب وليس حولية. وأنا رأيتها أكثر من اللازم، وقد لا ترتبط بطرح جديد إنما لكتاب قدموا طروحا سابقة حول المشروع.

وفيما يتعلق بطرح د.أحمد التهامي، أنا أتفق معه في أن الأجيال لا تتحدد فقط من خلال الشريحة العمرية، ولكنني لم أدرك ما الأشياء المشتركة التي تجمع ما أسميناه "جيل الثورة" وتميزه عن غيره، هل مجرد معاصرته حدث الثورة؟ فإذا كان الأمر كذلك فنحن نعود للمعيار الزمني الذي رفضناه، فابن العشر سنوات وقت الثورة ٢٠١١ عمره الآن ١٧–١٨ سنة، يبدأ في سن بناء توجه خاص به، لكنه لم يعاصر الثورة بوعي بالأفكار.. فالجيل يضم فئات مختلفة .. لذا نحن نحتاج معيارا واضحا.

د.نادية: نعم كنت أفضل أن تكون الناس قرأت قبل أن نعقد حلقة النقاش. ثانيا هذا كتاب غير دوري وليس حولية؛ لأن الحولية كانت في الأربعة أعداد الأولى التي كنا نتابع فيها أحداثًا وتفاعلات معينة كل عام تقريبا. أما اليوم فهي لا تخرج كل عام بل قد تستغرق نحو العامين لكي تصدر حين ينتهي العمل فيها. هذا للتوضيح لاهتمام أ.سامح وغيره من المهتمين. فتحولت إلى كتب في موضوعات، العدد الخاص الثالث

والرابع كان الأمة في قرن خرجا في ستة أجزاء، عدد آخر عن الحالة الثقافية في العالم الإسلامي، وآخر عن الإصلاح.. وأنا أشكر الأستاذ سامح على هذا الاهتمام.

الأمر الثاني: أنه قد عقدت عشر حلقات نقاشية حول موضوعات هذا العدد بعد تحديدها وفي مراحل تكوينها، وأيضا قبل تحديد الموضوعات، وأثناء مرحلة التخطيط للمشروع عقد عدد من حلقات النقاش لتطوير مخططه. لكن الملاحظات التي قالها أ.سامح مهمة جدا خاصة حول التبويب، وهناك موضوعات جوهرية أوكلت إلى أساتذة ثم اعتذروا في توقيتات شديدة الحرج، فقام بها أ.مدحت ماهر اضطرارا والأصل أن هذا لا يصلح، وهذه ليست حولية مدحت ماهر وإن كان هو من حررها كلها.

وأيضا أذكر هنا أننا عقدنا أيضا حلقات نقاش لبعض أعداد هذا الكتاب "أمتي في العالم" في كلية الاقتصاد على غرار مناقشة التقرير الاستراتيجي للأهرام وكان يحضرها أساتذة من مركز الأهرام، فعقدت مناقشات للأعداد الثلاثة الأولى ٩٨، ٩٩، ٢٠٠٠ من حولية "أمتي في العالم"، وأذكر كيف أثار –مثلا– د.محمد السيد سعيد الجدل حول مفهوم "الأمة" وثار على المفهوم هجوم شديد.

أ.كريم حسين:

اتصالا بكلام أ.سامح، أرى أنه على مستوى الفكر وعلى مستوى الممارسة بذلت جهود كبيرة جيدة، ويتركز حديثي عن الحركة وليس عن الفكر. التكوينات والتنظيمات الإسلامية التي رفعت شعار ما يسمى المشروع الإسلامي أو تحركت في إطاره لم تخلُ من أمراض في ظل حالة التشوه العام في المجتمع؛ أمراض المحسوبية، ضيق الأفق،.. إلخ، وهذا يحتاج إلى وقفة ومراجعة. وهذا يعكس إشكالية وأزمة أخلاقية في التكوينات الحركية للمشروع الحضاري الإسلامي.

من ناحية أخرى، هناك أزمة منهجية في الفكر. لقد درسنا في العلاقات الدولية في الإسلام وفي المنظور الحضاري مع أساتذتنا أن الأصل المحرك في العلاقة الدولية هو الدعوة في مقابل الصراع لدى المدارس الأخرى؛ الإسلاميون يميلون إلى تقديم الشرعي في كل شيء، وهذا الشرعي بالمعنى المثالي الذي يجعلهم في الشأن الاجتماعي في حالة من العطاء والتضحية من أجل الغير.. وهذه الحالة وهؤلاء الناس الطيبون المثاليون من السهل أن ينتقلوا إلى الطرف الآخر أي يتطرفون ويتشددون.. الواقعيون واضحون مع أنفسهم لا تدخل في حرام ولا حلال ليس هناك في العمل السياسي إلا القوة والمصلحة والصراع ولو باستئصال الغير الخصم السياسي ومن الطبيعي أن أستخدم أدوات غير أخلاقية فالحسابات هنا واضحة .. وأنا أتصور أن الإسلاميين تطوروا وقالوا المثالية لم تعد تصلح، ولعلهم اتجهوا إلى المدرسة البنائية التي تجمع بين هذا وذاك.. الأبعاد الثقافية والحضارية والقيم ونقربها من الواقعية.

الدكتور سيف له فضل عليَّ كبير في التعلم، فحين كان يدرِّس السياسة بمعنى القيام على الأمر بما يصلحه وليس كما يقول الواقعيون أنها التوزيع السلطوي للقيم ولا كما يشير مالك بن نبي إلى مفهوم البوليتيكا الذي يجعل السياسة صراعا فقط.. لكن التجربة كشفت أن السياسة هي التوزيع السلطوي للقيم وبالمعنى البوليتكي، وبالنسبة للمشروع الإسلامي صار هذا المفهوم هو ما له الغلبة.. مع ذلك لا يزال إسلاميون يتحدثون عن التضحية والتشاركية وهذه الكلمات.

وأتصور أن التجربة التركية بالغة الأهمية، فقد لاحظت تحولاتها من المثالية إلى الواقعية، وها هو أردوغان يصفي خصومه ويفعل ما نراه.. ولا أدري ما حكم ذلك من ناحية السياسة الشرعية؟ لكنني بتكويني الذي رباني عليه د.سيف لا زلت أرى أن هذا غير مقبول أو إشكالي.. لكن ما أريد أن أقوله للباحثين والعاملين في الحقل الإسلامي لا تقولوا: شرع ثم سياسة، لكن طالما أنتم في السياسة فقولوا سياسة ثم شرع.. النبي عليه الصلاة والسلام في الهجرة خطط وأخذ بكل الأسباب مع الإيمان وميز بين التوكل والتواكل .. الإسلاميون يميلون إلى التواكل لا التوكل. عالم الأسباب والحالة الواقعية نحن لدينا أزمة فيها، وهي تبدأ من الفكر.

أ.محمد المسلماني:

لدي سؤالان:

الأول: يتعلق بحاشية أ.مدحت عن التيار الأساسي عند أ.طارق البشري وشعرت أنني أحتاج لاستيضاح **مفهوم السياسة** عند المستشار البشري وكيف أن الصراع مع العلمانية وفي عالم الأفكار كله ثقافي وليس عقديا، **وقد فهمت منه أنه مفهوم معاد للسياسة بمعناها الحركي**. وهذا ذكرني بتمييز البشير الإبراهيمي بين لب السياسة وقشورها، وبكلام د.فريد الأنصاري عن "تضخم السياسي" الذي بدا رافضا للحركة بشكل مطلق في النهاية.. هل هذا المعنى الذي فهمته صحيح؟ وهل من كتاب يوضحه؟

السؤال الثاني للدكتور أحمد التهامي، لقد ذكرت أن الأجيال لها حلقات وسيطة ولا تكتمل بشكل منفصل عن بعضها البعض، وأن لكل جيل ذاكرته التاريخية، وكنت أريد أن أستفسر عن فكرة الانقطاع بين الأجيال بانقطاع الأمور الجارية كما يحدث اليوم بين الناس، بين جيل والجيل الذي يليه، فالجيل التالي لا يدرك ما يعايشه دون التمييز والوعي الكافي ويعيه الجيل الحالي، فهنا الذاكرة التاريخية للجيل الراهن (٢٥ سنة مثلا) لا تمثل شيئا للجيل التالي أو المنتظر (١٢-١٣سنة الآن)، كذلك الذاكرة الشعبية والذاكرات الشخصية أصلا ضعيفة وغير متناسقة أو متواصلة، والناس لا يتذكرون الأحداث إنما التصورات التي تكونت نتيجة الجاريات

.. فمن أين يتكون الوعي المشترك والمتراكم بين الأجيال إذا كان الجيل الواحد أو الفئتين القريبتين فيه لا يمكنهم تكوين وعي واحد؟

أ.محمد صلاح:

قرأت تقريبا نصف الكتاب، عندي بعض التساؤلات أو الاستشكالات لا الانتقادات:

– في مقدمة المستشار البشري تكلم عن أن التحول الذي حدث في تاريخ الحضارة الإسلامية كان بخروج النظم القانونية عن مسارها الصحيح، وأن ذلك تبعه تغيير في المفاهيم الفكرية عند المسلمين.. بمد الخط فإذا المحاولات الحالية يجب أن تكون بعكس الأمر باستعادة المرجعية الإسلامية للقوانين قبل التركيز على مفاهيم الناس، وأنا أرى أن الأوْلى هو التركيز على الوعي العام ومفاهيم الناس بالتوازي مع تجديد المصدرية الإسلامية للنظم القانونية.

– مقدمة أخرى ضمن افتتاحية المستشار البشري؛ حيث يرى أن "الفكرية الإسلامية" هي السائدة في مجتمعاتنا، وأنا أريد أن أشاغب قليلًا على هذا المعنى وأتساءل: هل هذا حقيقي؟ هل عوام مصر وأهل مصر تسيطر على عقائدهم الفكرية الإسلامية أم حدث تغيير حقيقي وجوهري في ذلك؟

– يقول المستشار البشري في المقدمة أن الحركة الفكرية التجديدية أصبحت ناضجة وأنها حققت جزءًا كبيرًا من المطلوب منها، لكنني أظن أن هذا حكم مبنيّ على رؤيته ونظرته القانونية؛ لأن فعلاً هناك مشروعات قُدِّمت بشكل كبير في إصلاح النظم القانونية وإعادتها مرة أخرى إلى المصدرية الإسلامية. لكن هل حدث هذا في مساحات أخرى مثل التصورات الفكرية عند الإسلاميين؛ فهناك مجموعة من الدراسات الأخيرة تتحدث –على سبيل المثال– عن خلل عند الإسلاميين في فهم السياسة مثل كتابات وائل حلاق، د.هبة رءوف... هذه المساحات التي تبين أن جهدا فكريًّا لا يزال مطلوبًا بشكل مكثف.

– في المقدمة أيضًا المستشار البشري تحدث عن فكرة التيار الأساسي للأمة، أنا أرى أن هذا حلّ عبقري ومنه جانب إيجابي ومهم، ولكن لعل فيه بُعد ناقص لعل المستشار تحدث عنه في مكان آخر: فكرة التعامل مع الطبقات الطفيلية من رجال أعمال ومنتفعين ونخب قريبة من السلطة الاستبدادية نفسها – ومجموعات ليس من صالحها تكون التيار الأساسي والتجمع، وأن تحدث نظرة أفضل للمجتمع المصري... وهذه الطبقات يمكن ألا تعمل شفهيًا فقط بل يمكنها أن تقلب المسار تمامًا... يكفي امتلاكهم لمنابر التأثير الفكري كالإعلام والتعليم وهكذا... هذا يكفي ليس فقط لكي يمنعوا تكون التيار الرئيسي ولكن كي يكونوا هم تيارًا آخر مختلفًا تمامًا عن هذا التصور.

– فيما يتعلق بدراسة د.نادية عن (الذاكرة التاريخية...)، ثار في ذهني سؤال في البداية عن مدى فاعلية مفهوم الأمة كمستوى للتحليل، وأصوغه في سؤال بسيط جدًا ومختصر: هل ما استطاع أن يفعله أعداء الثورات في الفترة الماضية من سجن للحركة الإسلامية لدرجة كبيرة، هل وصل إلى خلخلة مفهوم الأمة في نفوس الناس والشباب، بل في نفوس الإسلاميين أنفسهم، أم لا؟ وهل لو هذا حدث فهل الصحيح أن نستكمل ما بدأنا فيه أم نبدأ التركيز على إعادة البحث عن الأمة نفسها وإعادة تنمية الروابط بين أبنائها أنفسهم؟ أم المساران متوازيان يمكن عملهما معًا، أم أن فكرتي كلها متشائمة مبنية على الوضع الحالي فقط؟

– دكتورة نادية تحدثت في جزء من دراستها عن أنها لم يكن يشغلها أي المرجعيات تحكم بعد الثورة إنما كان يشغلها تحقيق التعددية وفق إرادة الشعب الحرة.. هذا في مقابل الكلام عن هل تحكم مرجعية الشريعة أم لا، ما شغلني في ذلك هو التساؤل: هل هذا يعني أن المرجعية أصبحت هي الشعب والناس وليس الإسلام؟ ثم وأنا أكتب الكلام قلت إن هذا السؤال نفسه فيه غلط، لأنه كان يمكن أن يكون الأفضل أن تقول إن المرجعية الإسلامية الحقيقية هي التي تحقق التعددية والتداول... لكن بتطبيق بقية عناصرها من تطبيق الشريعة وحفظ الديانة وغيره... أظن أن هذه كانت ربما قد تكون صياغة أفضل!

في نفس الدراسة: ذكرت الدكتورة في دراسة تعامل أطراف الأمة مع بعضها ومع الآخر (الخارج)، أن التعامل مع الحرب والسلام كان يتم التعامل معهما باعتبارهما أدوات وليس حالات متبادلة أن ندخل في حرب أو في سلام –أنا أظن أن اعتبار الحرب والسلام أدوات يقتضي أن مستخدمي هذه الأدوات يكون عندهم رؤية أكبر أو استراتيجية بالمفهوم العسكري... وأظن أن غياب هذه الرؤية أو الاستراتيجية هو ما جعل الحرب أو السلام مجرد حالات يتم التنقل بينهما.

– أخيرا، ذكرت الدكتورة في الجزء المتعلق بالثورات في التاريخ الإسلامي أن الثورة بالمعنى الشائع عن العنف والراديكالية لم تحدث في التاريخ الإسلامي، أنا أظن أن الثورة بالمعنى الشائع الذي تقدمه الثورات الفرنسية والروسية... لم تحصل في التاريخ الإسلامي بسبب عاملين غير موجودين في الخبرة الإسلامية؛ العامل الأول أن هناك اختلافًا جذريًا بين السلطة وبين المجتمع فيما يخص المرجعية، والعامل الثاني أن تكون السلطة متغولة ومتغلغلة في المجتمع الذي تسيطر عليه. فعدم وجود هذين العاملين في التجربة الإسلامية منع من حدوث مثل هذه الثورات بهذا المعنى في تاريخنا؛ لأن السلطة غير متغلغلة في حياة الناس وهم قادرون على استكمال احتياجاتهم، مع الاتفاق مع السلطة في المرجعية.

تعليق من محمد المسلماني:

أعتقد أن العامل الثاني الذي ذكره محمد صلاح يتعلق بالخيال السياسي حول مفهوم الحرية. في التجربة الغربية وثوراتها، وارتباط الحرية بالمفهوم الليبرالي الفردي والسياسي، ومن ثم الاصطدام مع السلطة السياسية.

لكن في التجربة الإسلامية الحرية مفهوم أوسع وله تجليات وحضور في مساحات مختلفة، وهذا يرتبط بحدود مساحة تدخل الدولة.. في الإسلام هناك الحرية النفسية، والعقدية والحرية في العشيرة، وهكذا..

عبد الرحمن طارق:

قرأت أربعة موضوعات ومررت على البقية بقراءة عابرة.

– أولاً دراسة أ. مدحت عن التصور الأساسي للمشروع الحضاري والإسلامي، حيث قدم بالحديث عن المشروعات الخارجية والضرورة الملحة لوجود مشروع إسلامي في ظل صراعات المشروعات وخاصة على المركز الذي تتواجد فيه وهو المنطقة العربية...

ووصلاً لذلك بما قدمته د.نادية في الذاكرة التاريخية لصراعنا مع الغرب، ومراحله ومحطاته التاريخية، جزء مهم جدًا من هذه المحطات أو المراحل الخمس التي تحدثت عنها د.نادية التي بدأت بالكشوف الجغرافية وانتهت بمرحلة ثورات الربيع العربي، هو الجزء المتعلق بما بدأ بانتصارين للدولة العثمانية وانتهى بانتصارين مقابلين للنظام العالمي الجديد الذي تأسس ما بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية .. هذه بداية مهمة جدًّا لبناء خلفية تاريخية حول النظام العالمي الراهن الذي نحاول أن نواجهه بتأسيس نظام عالمي يحقق هيمنة للمسلمين التي انتُزِعت منهم بسقوط الدولة العثمانية حضاريًا قبل سقوطها السياسي والعسكري.

– **النقطة الثانية** أنني كنت أتمنى أن هذا الجهد الكبير الذي بذل في هذا الكتاب يُستكمل ببعض العناصر التي تضفي عليه تصورًا متكاملًا من ناحية الأهداف والأدوات والكل وأجزائه؛ فمثلاً جزء الذاكرة الحضارية الذي قدمته أستاذتنا د.نادية تعرض للغرب بشكل مقتضب نسبيًا، لم يكن فيه تحليل للغرب وتكويناته التي تأسست ما بعد عصر الكشف وعصر النهضة والتنوير... بقدر ما تم التركيز على منطقتنا وما جرى فيها من تحولات.. لعلنا كنا بحاجة أن ندرس طبيعة القوى الغربية تاريخيًا، والقوة التي أضافها الغرب لنفسه من خلال حركة النهضة والنقد الذاتي الداخلي... وهل كان ذلك لوجود عوامل ثقافية في الغرب أسست لقوته أم أن قوته كان منشؤها العامل السياسي والعامل العسكري، أم ما أرجحه من أثر العامل الاقتصادي... وأشير فيه إلى الحديث عن (الشركة التي غزت بها العالم) شركة الهند الشرقية البريطانية...

أليس هذا مهما أن نستفيد منه في مشروعنا الحضاري؟ وأن نعتمد على القوة الاقتصادية كعامل قوة رئيس وفعلي كأحد أضلاع مثلث القوة: الاقتصاد – السياسة – الإعلام؟! وهل إذا ما انطلقت من منطلقات بسيطة في قضايا فرعية هو ما سيحل لي المشكلة ويخرجني من الأزمة أم أنني في حاجة إلى عناصر قوة فعلية حاسمة قادرة على تحقيق تغيير جذري لا مجرد تغيير في الفرعيات...؟!

– وهذا ينقلني إلى دراسة المستشار البشري (المقدمة)، ويتحدث فيها، أننا حين تعرضنا مثلاً لمسألة مثل مسألة الحجاب استعنا فيها بالمجتمع والعمل الأهلي ولم نصطدم فيها بالدولة، ومع ذلك انتشر الحجاب على

اعتبار أن العمل الأهلي قادر على تغيير الأمور... والسؤال: هل العمل الأهلي فعلاً عنده القدرة على حل المشكلات الجوهرية للمجتمع، وأنه كما حل الجزء الفرعي فيمكنه أن يحل المشكلات الكبرى مثل تداول السلطة، والعدالة في توزيع الثروات ... هل لديه القدرة على حل هذه المشكلات؟ وهل لديه القدرة على حل مشكلات التكوينات التي لا تقبل العمل المشترك –كما ذكر محمد صلاح– والتي لا تبحث إلا عن مصالحها الخاصة؟ أنا أظن أنه لا.

هل هذا الكتاب قدّم برنامجًا تربويًا ومعرفيًا للحركة الإسلامية لكي تتجاوز جزءًا من تصورها، في الفكر المعرفي، في سائر المجالات: السياسي والاجتماعي مثلاً؟ أم يقال إن المفكرين لا يزالون قابعين في أبراجهم العاجية ولا يعالجون مشكلات الواقع؟

– النقطة الأخيرة أن الدورية لا تتحول إلى دورية نخبوية، وأنه يجب أن تواكب عصرنا: عصر "السوشيال ميديا" وعصر الإنتاج الإعلامي المعاصر، بحيث الجودة تكون عامل جذب لقطاعات كثيرة، ولا تقتصر علينا مثلاً كمجموعة مكونة من ١٥–٢٠ شخصًا جالسين في مكان نناقش فيه على مهلنا.

د.فاطمة حافظ:

أول ما نظرت في الحولية قارنتها بما سبق، وعقدت مقارنة بين أعدادها السابقة، وهذا العدد بشكل كبير وتساءلت عن ماهية المشروع: هل هو مشروع سياسي؟ هل المشروع الحضاري هو مشروع سياسي حتى يطغى عليه السياسي بهذا الشكل؟ لقد تضمنت الحولية والمشروع من قبل كتابات مختلفة (عن المرأة مثلاً وغيرها)، هذه المرة أجد أن هناك هيمنة للسياسي... قد يكون ذلك لأن بعض الناس تم استكتابهم واعتذروا عن الكتابة.

الأمر الثاني– أنني رأيت قسمين أساسيين: الأفكار والقضايا، فما رأيكم أن يكون هناك قسم متعلق بالمؤسسات كالمؤسسة التعليمية مثلاً، بحيث تخرج الحولية من هيمنة السياسي.. وكنت أتمنى أن تكون هناك دراسة عن المؤسسة التشريعية والقانونية؛ لأن الواقع يتغير وهي التي تشكّل مظلة يتم التغيير تحتها. وقد كان المستشار البشري له إشارات مهمة في هذا الصدد.

كنت أتمنى أن أرى موضوعات تتعلق بـ"الأمة" فعلاً... الحولية اسمها (أمتي في العالم). لكن الموضوعات لم تخرج عن حيز الثورات ودول الثورات والمشروع السياسي الإسلامي– أين بقية الأمة والدول التي لم تشهد ثورات... أين دول الخليج، والسعودية مثلاً.

د.نادية: في الكتاب القادم ستجدين موضوعات ودولاً كثيرة.

د.فاطمة: بمناسبة مفهوم "المقرأة"، ومقرأة مستمرة إن شاء الله، هل نراعي فيها أن الحضارة الإسلامية تشكلت من ثلاث ثقافات: تركية، وفارسية، وعربية، فهل يمكن أن تأتي بكتب مثلاً من الثقافة العثمانية أو التاريخ العثماني مثلاً.. ونلاحظ الروافد الثقافية للأمة.. ولا نقف عند كل بحث في التجديد عند الشيخ محمد عبده مثلاً... فالمشروع الإيراني الفارسي –على سبي المثال– في الوقت الراهن يبدو طائفيًا لكن فيما سبق كان هناك جهد غير ذلك... ولو كانت الأسماء غير معروفة فلا نقف عند شريعتي مثلاً... وبذلك نستكشف العقل الإسلامي بأوسع مكوناته...

أ.محمد جمال:

أنا أرى الكتاب مكونًا من جزءين أساسين: جزء يتضمن أفكارًا سابقة على الثورات وجرى اختبار تفعيلها بالاستفادة أو عدم الاستفادة مثل أفكار المستشار طارق البشري والدكتور سيف، والجزء الآخر يتعلق بأفكار لاحقة من واقع الأزمة التي نحن فيها، وتطرح تصورًا عن المشروع الإسلامي هو التصور الذي نحن فيه الآن: نقد الدولة الحديثة، العمل الجمعي،... والدولة والمجتمع.

هذان القسمان يطرحان إشكاليتين كبيرتين:

الإشكالية الأولى– بالنسبة لهذه الأفكار الجديدة كيف لا تتعرض لنفس ما تعرضت له الأفكار السابقة من الانفصام بين الفكر والواقع وأن يتم عزلها عن الحركة كما حدث من قبل، وكيف أن لا تكون هذه الأفكار هي "أفكار الأزمة" وتقف فاعليتها عند حدود الأزمة؛ بحيث إذا ذهبت الأزمة نجد أن هذه الأفكار أصبحت غير ذات فاعليته...؟! وأخص من ذلك، لتحرير هذه الأفكار من روح الأزمة؛ ألا تكون هذه الأفكار وليدة الأزمة المصرية... هذا ما يضمن تحررها... هذا الكتاب – كما أشارت أستاذتنا– يعبر عن أزمة المشروع الحضاري الإسلامي في مصر وليس في الأمة بشكل عام. والدليل على ذلك أن الأساتذة والباحثين الكاتبين كلهم مصريون.. وأعتقد أنه سيكون فيه ثراء أكبر لو كان هناك باحثون آخرون من دول أخرى وليس فقط أن يدرس باحثون مصريون مناطق أخرى.. بحيث يكون المشروع أعمّ وأكثر قابلية للاستمرار.

الفكرة الأخرى تتعلق بغلبة السياسي على الحضاري، كما أشارت أستاذتنا وعبد الرحمن. ويرتبط بذلك أن نؤصل للاقتصاد السياسي من منظور إسلامي وحضاري وأعتقد أن كتاب مثل هذا ما كان ينبغي له أن يغفل هذا الجانب.

أ.رجب السيد:

بالنسبة لبحث د.هاني عن أ.د.سيف الدين عبد الفتاح، أريد قول إن أبرز ما تعلمته من أستاذنا سيف الدين عبد الفتاح القدرة على استقراء القيم، والمبادئ السياسية من المصادر الأساسية. فجيل العلوم السياسية بعيد عن العلوم الشرعية، ولكن د.سيف كان لديه القدرة على الرجوع إلى هذه العلوم، وطبق ذلك في أربعة نماذج: الأول الفرعوني– وشمل إطارا تفسيريا للحالة الفرعونية الاستبدادية، والثاني البنائي: وهو في بناء الدول والمجتمعات، أما الثالث السفني– أحاديث السفينة، وأخيرًا النموذج الرابع المقاصدي.

أما بالنسبة لبحث د.أحمد تهامي، لدي تصور بالنسبة للجيل وهو أن دولة يوليو من حسن حظنا تعتبر دولة جيلية ارتبطت بجيل متمسك بها، وأن ثورة يناير من حسن حظنا أيضًا تعتبر ثورة جيلية. هل توافقني الرأي بأنها دولة جيلية، أم أنها من ناحية سيكولوجية لا تعتبر دولة جيلية؟ فكبار السن عادة يفضلون استقرار الأوضاع القائمة، ففي الانتخابات الأمريكية أغلب المصوتين لترامب من كبار السن.

ولدي تساؤل أيضًا: هل الحركات التي تم عرضها في البحث –حركة ٦ أبريل والإشتراكيين– عابرة للأيديولوجيات؟ أي هل أداؤهم من ثورة يناير إلى ما بعد ٣ يوليو وتأييدهم ٣ يوليو كان نابعا من حركات عابرة للأيديولوجيات؟ فالمشهد كان يتلخص في وجود إسلاميين و ضد الإسلاميين.

أ.سامح راشد: أنت تقصد ضد الأيديولوجية، ليس بالضرورة تكون لديه أيديولوجية.

أ.رجب السيد: في مسألة الشباب، نحن تعلمنا أشياء مثالية للغاية؛ أخرجت جيل من الدراويش، لا يفهم معنى دولة تحيط بها الأزمات، مرتبطة ارتباط قوي بإسرائيل. هذا جعل الثورة تبدو للبعض على أنها ثورة مجموعة من المراهقين، لا يعلمون سوى بعض الشعارات، ليس متوفر لديهم مشروع محدد وإنما بعض الكلمات الفضفاضة غير الدالة على شيء. نحن بحاجة لشباب لديه وعي ومشروع.

أ.سامح راشد: الدروشة شيء والمراهقة السياسية شيء آخر، فالدروشة ليست سيئة. فهل تقصد التقوقع على سبيل المثال، فبعض الحركات الإسلامية لديها مفهوم معين للممارسة السياسية ألا وهو الخدمة الدعوية، أو الخدمة العامة.

أ.رجب السيد: أو تصورهم لرأس السلطة، أنه مطلوب منه تحقيق كل شيء لتيار معين على سبيل المثال، إذن هي مراهقة سياسية.

د.خالد فهمي:

أشكر المركز الكريم على هذه الدعوة الكريمة، وفي البداية أريد أن أمدح هذا الكتاب، فكثير مما استمعت إليه يمثل انعكاس للمرحلة على هيكل الكتاب، ويتميز بالتنوع الوظيفي، وهذا يتضح منذ الورقة الأولى وحتى آخر ورقة.

ويمتاز الكتاب بعدة أمور منها: الوضوح، فيبدأ بالفكرة ثم التفعيل، واستدعاء التجربة التاريخية وخاصة التجربة التاريخية الإسلامية حرصًا منه على استصحاب واستدعاء خصوصية الأمة، وبتجاوزه إطار المناوشات والتنكيل على المشروع الإسلامي (الهجمات المنظمة المخطط لها)، و أيضًا استثماره لمفهوم المسئولية فقام بإعادة تفسيرها وإعادة القيام بها؛ فهناك نمطان من المسئولية وهما الفردية خاصة بالفرد، والجماعية وهي عامة، ولكن الكتاب خلق نوعا جديد ليس بالضرورة أن يكون نوعا ثالثا من أشكال المسئولية، وإنما نوع جديد يتمايز عن النمطين السابقين، ألا وهو مسئولية النخبة فهذا التجمع في المقرأة تجمع نخبة، ومسئولية النخبة لم تكن موجودة من قبل، كانت النخبة من قبل متداخلة مع السلطة السياسية يمكنها تقويمها حتى في إطار التنظيم والتشريع، وكان يوجد ديوان المظالم من ضمن مهامه مواجهة السلطة وأن يقف كخصم لها، والسبب الرئيسي في غياب هذه المنظومة هو التوحش الغربي الذي أدى لتآكل منظومة كبيرة من التنظيمات السياسية الإسلامية، فكان لابد أن يوجد بديل يسد غياب هذه المنظمات، لذلك أتصور أن هناك خلق جديد لمفهوم المسئولية، ونموذج عملي للقيام بها.

أما بخصوص الفكرة التي أشار إليها المستشار البشري وهي التعويل على العمل الأهلي في التغيير فهي فكرة جيدة، ففي السيرة النبوية تحضر فكرة المجتمع في التغيير؛ فعلى سبيل المثال نموذج شركة المياه الأولى في العصر النبوي، وهي حين اشترى سيدنا عثمان بن عفان نصف بئر، وبتنظيمات أهلية أجبر اليهودي على بيع النص الآخر من البئر، وهنا أتساءل كيف استطاعت الجماعة المسلمة تنظيم عمل الشرب والأكل والغسيل وغيرها من بئر واحد فقط؟ والشاهد هنا أهمية الخبرة الأهلية. ففكرة التغيير من منظور العمل الأهلي مسألة مهمة للغاية.

وهناك نقطة أخرى أمتدح بها الكتاب ألا وهي فكرة المدخل المعرفي لتقزيم الأزمة ولا نعني هنا التهاون. فأرجح دائمًا فكرة تعظيم النجاة ومحاكاتها، فلدينا تجارب عديدة لابد من الوقوف أمامها بشكل جوهري. المستشار طارق البشري ضرب مثالين: الأول تجربة الحجاب والثاني البنوك الإسلامية، وتحدث عن فكرة الاستمرار في العمل وتساند الأجيال وإتاحة الجيل الكبير الفرصة للجيل الذي يليه حتى يحدث الرشح.

وأقترح عدة ملاحظات:

أولًا- إصدار كراسات المقرأة وتشمل المناقشات الدائرة حول الإصدارات وتلحق بالإصدار. ثانيًا- دعم بحوث المصطلحات السياسية، وتحرير المفاهيم. ثالثًا- فتح الباب أمام علم الحرية وعلم الاستبداد، نطور فكرة السنن إلى فكرة استخراج علوم مثل ما فعله أوائل الجيل الأول من نشأة العلوم الإسلامية، ليس فقط مثلما فعل د.محمد هيشور في كتابه سنن القرآن في قيام الحضارات وسقوطها بل تحويلها لعلوم تعمل على الواقع الاجتماعي للناس. رابعًا- إجراء بحوث تنطلق من الكتاب والسنة في ضبط المنجز في قراءات المشروع الحضاري، ويوجد في العالم بأكمله مستوى القراءة الثانية والثالثة فلا أحد ينزعج من أن يقرأ القرآن الكريم أكثر من مرة، فالقرآن فسر في عهد النبي ﷺ وفي عهد الصحابة والتابعين، وكأن هناك استقراء على أنه ينزل مع كل جيل من جديد، وبالتالي المشروع الحضاري بحاجة إلى تجاوز خطاب رمزية النموذج الفرعوني إلى نماذج أخرى حاكمة.

وأخيرا، لي نقد على هذا الكتاب، والنقد هنا من أجل إثراء المشروع الحضاري. أولًا- غياب المقاومة الجمالية، لدينا في الفنون الإسلامية المخطوطات ولها دور في المقاومة الجمالية، استثمار فنون الخط الإسلامي، الأشكال الهندسية، التوريق... ثانيًا- تحدث د.إبراهيم غانم عن نقد السلطة الدينية، وليس المقصود هنا نقد الوصاية على الضمير حتى لا يتصور أحد أن السلطة الدينية تُنتقَد فتنهار، وحتى لا ندخل في إطار غامض يكون في النهاية هو المعلن، فهو يريد أن يهدم مفهوما تسلطيا واردا من ثقافات دينية أخرى، فهذا الأمر يحتاج إلى إعادة صياغة؛ ليتضح أكثر. ثالثًا- بحث د.أحمد تهامي مهم جدًا، ولكن هل المقصود هو مفهوم "تدافع جيلي" أم "تساند جيلي" أم "تنوع جيلي" أم تقصد تميز جيلي؟ فنقل المصطلح القرآني في إطار التدافع يحتاج من د.أحمد إضاءة أو تركيزا على فكرة نقل المفهوم من البيئة القرآنية إلى بيئة التفعيل الفكري السياسي المعاصر على مستوى الحركات والتفاعلات.

د.نادية:

أشكر حضراتكم على هذه التعليقات والأسئلة، وشكرًا لمن قرأ، واعتذارًا لمن لم يصل إلى الكتاب، وعتابًا على من لم يقرأ ويناقش على ضوء ما يعتقده عن الموضوع وليس ما هو مكتوب في النص أو ما هو محدد من نطاق زماني ومكاني ومنهج للبحث، وعتابًا آخر على من حاكم هذا العدد من الكتاب دون أن يكون على علم بالتطور في منهج إعداده عبر العشرين عامًا الماضية، ومن خلال الاثني عشر عددًا الصادرة حتى الآن، ومراجعةً وتقييمًا للذات من جانب المركز على كيفية الإعداد للقاء الأول في المقرأة واختيار النص المقروء، ووعدًا بالأخذ في الاعتبار العديد من المقترحات المقدمة لتحسين مستوى الكتاب الدوري. وسأجتهد

لتصنيف الردّ عليها[*] في مجموعاتٍ؛ تفاديًا للتكرار وإبرازًا لنقاط منهاجية وموضوعية هامة كشف عنها النقاش اليوم.

المجموعة الأولى عن منهاجية المقرأة: منطلقات وقواعد مناقشة عمل في نطاق ما يسمى "مقرأة حضارية" والتفاعل معها والاستجابة الفكرية لها:

١- أن تكون المناقشة بناءً على قراءة النص والمعروض شفويًا من كاتبه، وليس حول "الموضوع". وهذا يتطلب أن يكون النص محددًا لتسهيل التفاعل. ومن ثم فإن اختيار العدد الأخير من كتاب "أمتي في العالم" للقراءة والنقاش كان اختيارًا صعبًا ومعقدًا لأنه كتاب محرَّر، يفسح المجال للمناقشة حول كلياته ورؤيته ومنهجه من ناحية وحول موضوعاته الجزئية –ولو المتراكمة– من ناحية أخرى. وهذا ما حدث في النقاش وكان مصدر ثراء وتنوع بقدر ما كشف عن بعض السلبيات عما يجب الامتداد إليه من موضوعات مرتبطة. ومن هنا أهمية اجندات الموضوعات المكملة لتحقيق هدف موضوع المقرأة هذا الموسم الا وهو "إعادة بناء الأمم والدول بعد الأزمات" ولم يكن النص المقروء في هذا اللقاء الأول، الا تمهيدًا وتأسيسًا، للمقرأة عبر العام وليس القضايا الجزئية فقط.

لأن المنطلق في هذا العدد من كتاب أمتي في العالم هو حال الأمة العربية الإسلامية، بأوطانها ودولها وشعوبها منذ اندلاع الثورات العربية، وهو الحال الذي لم ينفصل عنه بل برز من قلبه حال "المشروع الحضاري الإسلامي [**]".

٢- أن قراءة النص المركب، مثل هذا العدد من كتاب "أمتي في العالم"، تفترض أن يتم التفاعل على ضوء ما حدده المحررون من منطلقات وأهداف ومنهاجية، وعلى ضوء ما وضعوه لحدود "الموضوع" محل الدراسة وطبيعته، وهذا ما قُدِم في المقدمة التحريرية وخاصة تحديد "التعريف الإجرائي" لمفهوم المشروع الحضاري الإسلامي، ونطاق الأزمة المعنية وآفاق المخرج منها.

(*) ردًا مكتوبًا

(**) ثم جاء اللقاء التأسيس الثاني في ١٧ فبراير ٢٠١٨، قدمه أ.د.خالد فهمي، تحت عنوان: مصطلحات التاريخ الإسلامي عند العرب.. مخازن للوعي ووظائف معاصرة، على ضوء جهوده في هذا المجال.

٣- أهمية المقرأة حول نص بعينه، وبمشاركة متعددة ومتنوعة، هي المقابلة بين "المطروح" وكيفية إدراكه من القارئين وكيفية التعبير عن هذه المدركات... لأن طرق الفهم "للطرح الواحد المكتوب لابد وأن تتعدد بتعدد القارئين وتنوع مستويات خبراتهم البحثية وتكوينهم الفكري واتجاهاتهم السياسية.

وهذا ما تجلى خلال المناقشة (كما سيتضح لاحقًا). ولذا من المهم لشباب الباحثين بصفة خاصة التدرب على هذا النمط من النقاش (ولنأمل أن يصبح حوار له قواعده) لتدعيم القدرات الفكرية على التصنيف والنقد التراكمي، والمقارنة. وجميعها خطوات على طريق التكوين الفكري والبحثي المعمق وفعالية النشاط من أجل التمكين المجتمعي والتغيير الحضاري.

٤- المقرأة بقدر ما هي ساحة تفاعل حول "النص المطروح" كما هو وكما يدركه القارئون بقدر ما يجب أن تمتد إلى الرؤى والتصورات الاستراتيجية وليس القضايا الجزئية فقط.

المجموعة الثانية: عن طبيعة المشروع الحضاري الإسلامي: المجالات والقضايا والأدوات ومستويات التحليل:

المشروع، الحضاري، الإسلامي: مكونات ثلاثة استدعت حولها العديد من التساؤلات ولو غير المباشرة:

مفهوم الحضاري= جامع، شامل، كلي، بيني، يتجاوز الثنائيات التقليدية، وهو مفهوم يقترن بالمنظور الحضاري للظواهر السياسية (بحكم التخصص) وهو منظور يوسع من أبعاد هذه الظواهر ولا يضيق منها، فيمتد إلى المجالات ذات الصلة ولو بصورة غير مباشرة.

ولكن تساءل البعض عن الآتي:

- لماذا غلبة وطغيان السياسي على الكتاب، أين التربية، أين الدعوة، أين الاقتصاد، أين التاريخ واللغة، أين عناصر القوة الاقتصادية، اللازمة لأحداث تغيير جذري...
- وهنا جدير بالقول أن مفهوم الحضاري، الذي ينبني عليه كتاب "أمتي في العالم" منذ تأسيسه، والذي يجسد مفهوم "المنظور الحضاري" كما هو مشار إليه عاليًا لا يلغي هذه التقاطعات بين السياسي وغيره من المجالات، كما سبق التوضيح وكما يتضح من طبيعة الدراسات في الكتاب (برجاء المراجعة).

هذا ولقد دارت التعليقات في معظمها حول:

١- ما هية "المشروع الحضاري الإسلامي" وأزمته في الواقع.

٢- مستوى الأمة الإسلامية في الكتاب وفواعل المشروع الحضاري الإسلامي.

٣- حدود الأزمة المقصودة ونطاقها الزمني.

٤- غاية المشروع.. ومآلاته: أجندة أعمال تراكمية مطلوبة من أجل تغيير حضاري (مخارج من الأزمة)

ولقد انضوت تعليقات المناقشين، جزئيًا أو كليًا، تحت هذه العناوين، وجميعها يتفرع عنها قضايا هامة تثير الجدال أكثر مما تثير الحوار على الساحة الفكرية والأكاديمية الراهنة.

ومن الملاحظ أن التعليقات في مجملها تركز على القضايا الجزئية النوعية العملية الحركية الآنية والمستقبلية وهي شديدة الأهمية، ولكن لا يمكن فصلها ابتداء عن "الرؤى الاستراتيجية الكلية التي تنطبق على الأوطان وتمتد إلى أرجاء الأمة". وهذا ما تصدى له بصفة أساسية الكتاب موضع المقرأة. فقد يبدو للبعض أنه سياسي فقط وعن "خبرة مصرية" وبأقلام مصرية، ولكنه يقدم رؤى استراتيجية تمتد عبر الأوطان فيما هو من القواسم المشتركة.

أما العدد التالي من أمتي في العالم الذي نعمل عليه حاليًا فيتصدى للقضايا الجزئية النوعية وعلى نحو مقارن على صعيد أوطان الأمة وعلى نحو مقارن من منطلق "السياسات العامة (Public polic).

وفيما يلي تعليقاتي على بعض القضايا التي تشابكت حولها استفسارات الحضور.

واقع المشروع الحضاري الإسلامي وطبيعة الأزمة؟

** تساءل البعض هل هو موجود في الواقع لنتحدث عن أزمته والمخرج له؟

الأهم في الرد هو كيف ندرك وجوده، وكيف نتصوره لأنه قائم وموجود عبر الزمان والمكان كما أنه يمثل غاية في حد ذاته بقدر ما هو سبيل.

(راجع المفهوم الإجرائي للكتاب في المقدمة، وراجع العرض المقدم من أ.مدحت ماهر خلال المقرأة).

كذلك بالنظر إلى هيكل الكتاب، وعلى ضوء مقدمته التحريرية: فهو يعكس القضايا الاستراتيجية المطروحة على الجدالات الفكرية والسياسية خلال الأعوام السبعة السابقة بحثًا عن أسباب أزمة الثورات والحريات بصفة عامة. وهي القضايا التي تكشف الثنائيات الاستقطابية على الساحة المجتمعية والرسمية (مجتمع، دولة، أمة، عالم)، (تربية أم دعوة أم سياسة)، عسكرة أم سلمية، قوة أفكار أم قوة اقتصاد،...

** وطرح البعض، فيما يتصل أيضًا بطبيعة المشروع ومحتواه (بصفة عامة وليس كما هو في النص المكتوب)**إشكاليتن هامتين:**

الإشكالية الأولى عن العلاقة بين المادي/غير المادي، العلاقة بين القيم/ الواقع أو الدعوة/ القوة المادية، الإغاثي/ المسلح، متاليه فقهية/ واقعية سياسية.

الإشكالية الثانية، عن العلاقة بين الفكر/ الحركة، وخاصة طبيعة فكر الحركات الإسلامية المتردي في ثنائيات الإشكالية السابقة. وتتجسد هذه الإشكاليات، ولكن بطريقة غير منظمة وشائكة وشديدة التعميم والتداخل بين القيم والقوة، والمثالية والمصالح، والسياسة الشرعية والخيرية، في تعليق أ.كريم حسين (راجع نصه). وتتبع أهمية هذا التعليق أنه يعبر عن فكر أحد الشباب حول حالة الأزمة وأسبابها: لماذا أصحاب الانتماء للمرجعية الإسلامية، فكرًا وثقافة ومنظورًا، لا ينجحون في مجال الحركة وتنوء حركتهم بمثالب عديدة؟ يجدر القول أن التفكير في هذا الأمر يجب أن ينضبط على نحو لا يضحي بالقيم والمبادئ والكليات تحت ضغط ووطأة صدمات الواقع، ولا يجب أن تنطلق من العقال مطالبات الذرائعية والواقعية والبراجمتية على حساب "القيم والأخلاق" ولكن لابد أن نضبط الطرح كالآتي: كيف تصبح القيم والأخلاق قوة تحقق مصلحة في إطار الواقع القائم، إدراكًا لتحدياته، واستجابة رشيدة ضد تهديداته، وتحقيقًا للمصالح، الشرعية للأمة، شعوبًا وأوطانًا.

فلابد (ردًا على تامر + كريم + عبد الرحمن +جمال) تجاوز إشكالية الفكر المثالي المجرد غير القادر على تقديم نموذج قوي في السياسة والاقتصاد والثقافة. فوفقًا للمنظور الحضاري لا سياسة شرعية بدون قوه ومصالح أو بدون قيم وأخلاق وسنن (أي بدون شريعة).

بعبارة أخرى، وطأة الواقع لا يجب أن تقود إلى جلد شديد للذات فقط، ولكن تقود أيضًا إلى ضرورة استدعاءً محددات الواقع وإمكانيات الحركة، حتى يمكن صياغة رؤى استراتيجية رشيدة تنطلق منها الحركة في المجالات الجزئية النوعية.

بعبارة أخرى أن فقه الأزمة ضروري ولكن لا يجب أن يقود، وفق د.سيف، إلى الوقوع في أسر الواقع كحتمية لا فرار منها فيجب إصلاحه وتغييره وفق ميزان. ومما لاشك فيه أن خبرة السنوات السبع الماضية، منذ اندلاع الثورات، تقدم كثير من الحالات لإختبار هذه المقولات، سواء على صعيد خبرة الحركات السياسية الإسلامية في علاقاتها بالقوى السياسية والمجتمعية الأخرى وبالأنظمة والشعوب، بل وفيما بينها.

(٢) إشكاليات مستوى الأمة وفواعل المشروع:

أ- أين الأمة كمستوى للتحليل من محتوى الكتاب؟ سؤال تم شرحه بأكثر من مدخل ومثال من واقع الكتاب على النحو التالي:

- الكتاب يقتصر على دول الثورات وما بعدها وعلى السياسي بدرجة أساسية وبأقلام مصرية بالدرجة الأولى.
- التركيز في الكتاب على الحركات الإسلامية وعوائق فعاليتها على ضوء السحق الاستبدادي لها وخاصة في دول الثورات فهل المقصود أزمة مشروع الحركات الإسلامية في مصر فقط؟
- لماذا التركيز على الخبرات والرموز والمصادر العربية فقط، أين التركية والفارسية والمالاوية.. وغيرها؟ أين باقي الأمة على مستوى الأفكار والقضايا والمؤسسات؟

ويعكس هذا السؤال بتفريعاته فكرًا يحاسب الكتاب على عنوان السلسلة "أمتي في العالم" وليس على عنوانه ومضمونه ومنطلقاته المنهاجية التي حددتها مقدمة التحرير.

فهو يركز على أزمة ما بعد "الثورات العربية" ولأهداف بحثية محددة، ولذا اكتسبت الدائرة العربية الأولوية دون انكار لتأثير وتأثر دوائر الجوار الحضاري للعرب.

كما أنه يسعى لرؤى استراتيجية عن قضايا محورية تتجاوز دلالاتها حدود الأوطان نظرًا للقواسم المشتركة بين خبرات الشعوب والدول الإسلامية.

ب- إشكاليات مستوى الفواعل في المشروع:

الحركات الإسلامية، النظم، المجتمعات فواعل أو مستويات تحليل تحوز العلاقات ابينها الاهتمام تقليديًا عند الحديث عن مشروع إسلامي.

ولكن استدعت التعليقات في المقرأة مستوى فواعل أخرى.

فانطلاقًا من أطروحات البشري عن التيار الرئيسي في مقدمة الكتاب جاءت التساؤلات حول دور الشعوب والتنظيمات الخيرية والمجتمع المدني.

وكان فحوى السؤال هو هل المجتمع الأهلي والمجتمع المدني قادر على التصدي للمشاكل الكبرى؟ وهل صراع السلطة صراع سياسي فقط أم ثقافي أيضًا؟ ومن ثم ما مفهوم السياسة في هذه الحالة؟

هذه الأسئلة المركبة مبنية على "المفهوم التقليدي للسياسة: التركيز على سلطة الحاكم، على الدولة، على صراع الأحزاب، وعلى العلاقة بين السلطات الثلاثة...وتطور علم السياسة (الغربي) قد اقترب –عبر ما يقرب من نصف قرن، من مفهوم أوسع للسياسة ولصاحب الدور السياسي يتجاوز المستويات التقليدية من الفواعل والقضايا إلى مستويات جديدة لا تفصل بين "لباب السياسة وقشورها" ولا تضخم "السياسي التقليدي فقط (صفة أو فواعلا مثل الدبلوماسي والعسكري ورجال الثروة). وهو الأمر الذي يسمح بل يفرض استدعاء مفهوم "السياسة" من رؤية إسلامية مقارنة بالمفهوم الجديد للسياسة من منظورات عربية.

ولذا مفهوم السياسة، والسياسي وفق أطروحات البشري، يتسع لما هو أكثر، إلى القوى والحركات الاجتماعية، وإلى تجمعات الناس وخاصة من حيث الأبعاد الفكرية الثقافية السلوكية في تفاعلها مع السياسي.

والأسئلة عن الفواعل على هذا النحو فرضت أشكاليتن:

الإشكالية الأولى: هل مازالت المرجعية الإسلامية هي السائدة في مجتمعاتنا كما يقول البشري؟ ألم يحدث اهتزاز وخلخلة؟

والإشكالية الثانية: هل تحقق التعددية وفق إرادة حرة للشعب هو الأهم؟ وليس الأهم هو أي مرجعية تحكم السياسة والمجتمع بعد الثورة؟ أليس من الأجدر القول –وفق البعض– أن المرجعية الإسلامية الحقيقية هي التي تحقق التعدد والتداول؟

وهما إشكاليتان: عن مناط المرجعية الإسلامية وكيفية تحكيمها... فإذا توافرت الحرية للشعوب، مناط المرجعية الإسلامية السائدة عقيدة وثقافة وفكرًا أو سلوكًا أي كان ما تواجهه من تحديات لدى هذه الشعوب، فلابد وأن تحقق التعددية والتداول. فليس المقصود فرض "تطبيقات المرجعية الإسلامية" من أعلى وقسرًا على مجالات عدة، ولكن الوصول إليها باختيارات حرة تنافسية انطلاقًا من مجتمعات مسلمة واعية وفاعلة وحرة. ولعل عدم وجود ثورات كبرى (عنيفة راديكالية استئصالية للآخر) في التاريخ الإسلامي، نتيجة طبيعة المجتمعات والعلاقة مع الدولة في إطار حكم الشريعة الإسلامية، من أبرز وأهم المداخل التاريخية لمناقشة الإشكاليتين المشار إليهما عاليا.

وأخيرًا، فإن إشكاليات الفواعل لا يجب أن تقتصر على المسائل السياسية والثقافية فقط ولكن يجب أن يمتد الاهتمام إلى المسائل المتعلقة بالعلم وبالقوة الاقتصادية والعسكرية لأوطان الأمة فهي مناط هام –كما قال البعض– في عملية التغيير المأمول.

(٣) نطاق الأزمة الموضوعي والزمني

لم تقتصر التعليقات الهامة حول طبيعة الأزمة على إشكاليتي العلاقة بين الفكر/ الحركة، القيم/ المصالح ولكن امتدت أيضًا إلى نطاق الأزمة الموضوعي والزمني.

فما المقصود بالوعي بالأزمة؟ الراهن أم التاريخي أيضًا كعملية تداول بين أجيال، والأخطر ماذا عن الوعي بالذاكرة التاريخية في ظل طبيعة اللحظة الراهنة؟

وإذا كانت الذاكرة التاريخية تمثل ضرورات وتؤدي وظائف هامة بالنسبة لإحياء وتجديد الوعي – وأن خروج المشروع من أزمته الراهنة– منذ ما بعد الثورات المضادة– يطرح سؤالًا هامًا –لدى البعض– مفاده الآتي: إذا كانت المشروعات الفكرية ما قبل الأزمة الراهنة لم يتم تفعيلها ولم تحقق ثمارها، وكان هذا، أحد أهم أسباب اندلاع الأزمة الراهنة، فلماذا نبحث عن جديد طالما ما سبق طرحه لم يطبق أو يثمر ثماره. هذا سؤال حتمي يفترض مسبقًا أن كل جهد مبذول لابد وأن يحقق نتائجه بطريقة معينة وآنية. كما أنه سؤال سببي يربط عضويا ومباشرة بين السبب والنتيجة.

وجميعها سبل للتفكير ليست من خصائص الرؤية الحضارية التي تفسح مكانا للبيئة والسياق والعلاقات التفاعلية، وفقا لها ليست خطية صاعدة أو هابطة ولكن شرطية تحكمها السنن. وتدبر الذاكرة التاريخية على هذا النحو، كما تبين الدراسة التمهيدية في الكتاب، والتي تساعد على التدبر في النجاح والفشل على حد سواء. ولذا يظل سؤال ما الجديد ضروري وحاسم في كل مرحلة.

ومن الأسئلة الأخرى المتصلة بالنطاق الزمني، السؤال عن أسباب عدم قيام ثورات كبرى (راديكالية–عنيفة) في التاريخ الإسلامي على غرار التواريخ الأخرى، وما هو نمط الثورات العربية مقارنة بتلك الثورات؟

فالدراسة التمهيدية في الكتاب، تخصص جزء خاص للثورات في التاريخ الإسلامي، وتناقش بعض جوانب هذا السؤال. وخاصة أثر "المرجعية الإسلامية" التكافلية، التراحمية على العلاقات بين الناس، وبين مكونات المجتمع. قد يمارس الحكام العنف وقد يثور الناس ببعض العنف، ولكن لا تندلع أعمال عنف استئصاله ضد الآخر(الديني أو الطبقي، أو الاجتماعي) على مستوى واسع وشامل وجذري.

والثورات العربية، كانت شعبية متعددة الروافد، ليس لها رأس أو أذرع واضحة أو تتبنى مشروعًا واحدًا. وكانت سلمية بالأساس. لم تكملانضاج ما تمثله من نموذج حضاري بسبب "الثورات المضادة" الإقليمية بل والداخلية.

ومن ناحية أخرى، وفيما يتصل بالنطاق الموضوعي: تساءل البعض لماذا لم تخرج الدراسات في الكتاب عن حيز الثورات ودول الثورات والمشروع السياسي الإسلامي؟ أين بقية دول الأمة التي لم تشهد ثورات؟ وأين الأبعاد الأخرى للمشروع؟

مما لا شك فيه أن هذا الجانب من الأسئلة، الأكثر دلالة على محاكمة الكتاب، على غير ما حدد لنفسه من نطاق ومنهاجية. فالحديث عن الأمة وأزماتها لا ينقطع تاريخًا وراهنًا، ولكن الكتاب يتصدى للجديد منذ الثورات وما بعدها. هكذا حدد نطاقه الزمني دون انفصال بين التاريخي والراهن، حيث الدراسة الأولى عن الذاكرة التاريخية ترسم في خلاصتها خريطة الأزمة الراهنة وتدعو للتفكر فيها انطلاقًا من "السياسي" ونحو المجالات الأخرى ودون انفصال بينها، ولكن في إطار منظومية تجدل بين السياسي وغيره من المجالات.

حقيقة –كما تساءل البعض– قد يبدو الكتاب، من مطالعة عناوين الفهرس أسير "السياسات العليا" فيطغى عليه السياسي ويهيمن ومن ثم يثور السؤال، أين التربوي، الدعوي، المجتمعي–الثقافي، (في العناوين)

أن الأعداد السابقة لأمتي في العالم –كل حسب موضوعه– تنقلت بين السياسي الداخلي والإقليمي وبين النهضوي، وبين الثقافي وبين الإصلاحي، ولكنها انطلقت جميعها من قواعد وأسس المنظور الحضاري وهي تجاوز الثنائيات الاستقطابية عند تناول الظاهرة السياسية، حيث جميع أبعادها مجدولة متشابكة متحاضنة وليست منفصلة.

والقراءة في دراسات الكتاب تبين أن جميعها ليست "سياسية وضعية صرفة" ولكنها سياسية حضارية.

(٤) وأخيرًا وعلى ضوء كل ما سبق فإن أجندة الموضوعات الواجب الاهتمام بها فكرًا وحركة:

تنبثق عن السؤال التالي: كيف نترجم استراتيجية حركة تغيير حضاري في ظل السياق الراهن؟

كيف نبني نماذج سياسات وحركة يمكن تطبيقها لأحداث تغيير حضاري في السياق الراهن "المريض والمتأزم"؟

في مجال التعليم (وخاصة اللغة العربية والتاريخ والثقافة الإسلامية).

في مجال تمكين المجتمع في ظل تعددية تعارفية حوارية تدافعية.

في مجال تجديد الوعي الحضاري بالذات في إطار شبكية مجتمعية فعاله رأسيًا وأفقيًا.

في مجال تدعيم السعي المدني والحقوقي التنموي استكمالاً للإغاثي الخيري.

في مجال التمايز بين الديني والدعوي والحزبي والسياسي والوصل في نفس الوقت بينهم (ولا أقول الفصل)

في مجال دعم ركائز القوة العلمية والقوة الاقتصادية والعسكرية على مستوى الأوطان والعلاقات بين شعوب ودول الأمة.

في مجال المقاومة المعرفية والمقاومة الجمالية في مجال "علم الحرية" في مقابل علم استبداد

أن هذه المجالات وغيرها في حاجة لفلسفة ورؤية تفقه تحديات الواقع، وتبدع في الوسائل والأدوات، وتجدل بين المفكر والحركي، مدركة بعمق أن أزمة الأمة، وأزمة المشروع الحضاري الإسلامي، ليست أزمة أوطان منفصلة وليست أزمة علاقة بين حاكم ومحكوم، أو بين دولة ومجتمع، وليست أزمة سياسية عليا فقط وأزمة بين إسلاميين وعلمانيين أو أزمة بين روافد الحركات الإسلامية ذاتها، كما أنها ليست أزمة نتاج مؤامرة خارجية فقط اختلطت فيها الأوراق بين الاعداء الأصليين والمتنافسين. أنها أزمة حضارية شاملة كشفت عنها النقاب الثورات والثورات المضادة على نحو يفرض الجديد في التفكير والحركة.

ولذا، لا عجب أن أ.د. خالد فهمي أشاد بروح الكتاب "المقاومة فإن المقاومة المعرفية والفكرية ذات وظيفة هامة وضرورية، وهي بطبيعتها حضارية وليس سياسية فقط.

كما شرح كيف لا يكف الاستدعاء للخبرات والأفكار ولكن ضرورة الاستلهام والتشغيل والتفعيل لإدارة سياقات التغير المطلوبة.